

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٢٣

الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خلافاتها. وبسبب ما تحلى به من مشاركة، تم تنفيذ معظم الإصلاحات الناتجة عن الالتزامات المتعهد بها في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

استمعنا، عند بدء هذه المناقشة، إلى السيد كوفي عنان يقدم تقريره (A/61/1) عن عمل المنظمة لآخر مرة. وقد بين لنا بوضوح معتقداته ومنجزاته وتوصياته لتعزيز الأمم المتحدة. ووفدي يضم صوته إلى أصوات الوفود العديدة التي أثنت على الأمين العام. ونود أيضا أن نُبلغه شكرنا العميق على جهوده الجريئة على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. بفضله الخبرة الشاملة التي اكتسبها في المنظمة، تمكن من المضي قدما بالأمم المتحدة - في بيئة مشحونة بالأخطار وبالتحديات الجديدة - لتحقيق التوقعات المثارة نتيجة ما سببته العولمة من اضطراب. واستطعنا بفضل وضوح رؤياه أن نقر بوجود علاقة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان - وهي مبادئ الميثاق التي طالما كانت تكمن وراء جهودنا المشتركة.

الرئيسة (تكلت بالانكليزية): أُعطي الكلمة لمعالي السيد جيل نوغس، رئيس وفد إمارة موناكو.

السيد نوغس (موناكو) (تكلت بالفرنسية): لم ينتخب، سيدتي، لرئاسة الجمعية العامة إلا قلة من النساء، رغم أن النساء، كما يقول المثل الصيني، يرفعن نصف السماء. إننا نشعر بالسعادة لانتخابكم، وهنئكم كما هنئ بلدكم، البحرين، ونوجه تهانينا أيضا إلى مجموعة البلدان الآسيوية، التي وفقت بترشيحكم. وبوسعكم أن تتأكدوا من أن وفدنا سيكون على استعداد دائم لدعمكم في اضطلاعكم بمهمتكم النبيلة والشاقة.

ونود أيضا أن هنئ سلفكم معالي السيد يان إلياسون، لإدارته بكل نجاح أعمال الجمعية العامة في الدورة السابقة، فضلا عن فهمه قدرة الدول الأعضاء على تجاوز

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تفخر الإمارة بالإسهام فيها. ولا ننسى أن العنف، كما كتب جان بول سارتر، يشكل فشلا بصرف النظر عما يتخذه من شكل.

إننا نرجو أن يؤدي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥)، المتخذ على أثر مناقشات مجلس الأمن لمسألة حماية الطفل في الصراع المسلح، تنفيذا فعليا إلى التقدم في مجال الاهتمام هذا. ومن غير المقبول إنسانيا أن يبقى مرتكبو جرائم كهذه دون نيل عقابهم.

والأميرة ستيفاني، أميرة موناكو، أعربت أثناء وجودها هنا في شهر حزيران/يونيه الماضي لحضور الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عن تضامنها مع جميع الذين يصارعون هذا المرض أو المصابين به بأي شكل آخر. والأميرة تعمل، عبر رابطتها لمكافحة الإيدز في موناكو، لتعزيز الوقاية والبحث والمساعدات للمصابين بالفيروس - وخاصة للمصابين الثابت وجوده في دمهم، الذين كثيرا ما يكونون ضحايا التمييز. وفي هذا الصدد، أعربت الأميرة عن رغبتها في أن تُحترم كرامة كل مصاب إيجابي المصل. وستقدم رابطتها الدعم لإقامة كيان يسدي الدعم النفسي للمصابين بهذا المرض في بلد أفريقي، قامت فيه كثير من منظمات موناكو غير الحكومية فعلا بجهود إنمائية.

وتعيين الأميرة ستيفاني المرتقب ممثلة خاصة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سوف يعزز أكثر التزامها بمكافحة هذا الوباء الرهيب، الذي يصاب به مزيد من النساء. وقد قررت حكومة موناكو، لمواجهة هذا الوضع، أن تبدأ هذا العام، بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه للبرنامج المذكور، تمويل مشروع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أفريقيا، يركز بصورة خاصة على المصابات بالفيروس اللواتي يعانين الفقر المدقع

وحكومة موناكو، إذ تسترشد بدوافع صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني المحترمة، ما فتئت تعمل لزيادة إسهامها في التنمية والتعاون الدولي، عن طريق زيادة ملموسة في مساعداتها الإنمائية الرسمية. وفي ذلك الصدد، ارتفعت قروض التعاون بنسبة ٣٠ في المائة عام ٢٠٠٦. وستواصل الإمارة بذل جهودها للتوصل بسرعة إلى الأهداف المحددة، التي جدد تأكيدها، العام الماضي، من على هذا المنبر بالذات، صاحب السمو الأمير.

إن النهوض بالمرأة وتحسين صحة الطفل والأم وتخفيف وطأة الفقر هي من أولويات الإمارة على الصعيد الدولي. ويشارك سمو الأمير وشقيقته الأميرة كارولين، أميرة هانوفر، والأميرة ستيفاني، أميرة موناكو، مشاركة كبرى في الجهود الإنمائية الرامية إلى مساعدة أشد الناس حرمانا. وتقوم صاحبة السمو الملكي أميرة هانوفر، بصفتها سفيرة للمساعي الحميدة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بالمساعدة على تعزيز برامج لتعليم الفتيات والنساء. ويشمل بعض هذه الجهود مشروعا تتعده موناكو وأندورا وقبرص ولكسمبرغ وسان مارينو، محورُه الموضوعي حقوق الإنسان والتعليم في مكافحة الفقر وتعزيز استقلالية الفتيات والنساء.

والأميرة، بصفتها رئيسة الاتحاد العالمي لأصدقاء الطفل، ما فتئت تكافح منذ مدة طويلة لحماية الأطفال. وبمناسبة تكريم اليونسيف في الولايات المتحدة للأميرة، قالت أميرة هانوفر "إننا اليوم نحوض حربا على الإرهاب، ولا سيما الإرهاب في عيون وقلوب وعقول ملايين الأطفال حول العالم".

وستوفر هذه الدورة زحما للجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم، بنشرها في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل دراسة أجراها الخبر المستقل باولو بنهايرو،

ويلتزم رئيس دولتنا التزاماً شخصياً ومستمراً، بحماية البيئة. وقد أثبت التزامه هذا مؤخرًا في الحملة التي قام بها إلى القطب بعد ١٠٠ عام من الحملة التي قام بها جد جده، الأمير ألبرت الأول، المعدود من رواد علم المحيطات. وبعد بلوغه القطب الشمالي مع فريقه، يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، على أنر أربعة أيام من السفر الشاق على مزاج تجرّها الكلاب من قاعدة بارنيو الروسية، أطلق الأمير ألبرت الثاني نداء ملحا يتعلق بمخاطر الاحترار العالمي، الذي يظهر، مع الأسف، بجلاء في الدائرة القطبية الشمالية، بتقلص الجرف الجليدي على نحو كبير. وفي موناكو، أنشأ صاحب السمو الأمير مؤسسة مكرسة لحفظ البيئة والتنمية المستدامة، ستكون بمثابة مصدر دائم لجهود ديناميكية وإبداعية في مجالات تغير المناخ، وفقدان التنوع الحيوي والموارد المائية. ويسر الإمارة أيضا انتخابها عضوا في لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. ونأمل أن نسهم في تحسين الآلية البيئية للأمم المتحدة.

وترى إمارة موناكو أن ثمة حاجة لإقامة حوار بين الحضارات وتعزيز ذلك الحوار لمنع الصراعات. ونؤيد كل الجهود الرامية إلى التعزيز النشط لثقافة السلام والاحترام المتبادل بين مختلف عقائد العالم وثقافته ولغاته. وكما ذكر الأمين العام كوفي عنان في عام ١٩٩٩ فإنه "كلما زاد تقدير التنوع ازداد عمق الإحساس بالهوية وقام تعاضم القاسم المشترك للقيم على أساس أقوى" (A/54/546، الفقرة ١٣).

وبدافع من هذه الروح، وإدراكا للقيمة العالمية للرياضة كواحدة من أفضل الوسائل لإجراء حوار بين الثقافات، تؤيد موناكو تمام التأييد خطة العمل المعنية بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

والتوتر النفسي، مقديما لمن مساعدات طبية ونفسية واجتماعية.

وقرر رؤساء دولنا أو حكوماتنا اتخاذ إجراءات عندما قبلوا بمسؤولية الحماية. وبطبيعة الحال، يعود الأمر إلى فرادى الدول لحماية سكانها من الإبادة الجماعية ومن جرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ولكن، عندما لا يكون من الممكن اتقاء هذه الأحداث، يقع على عاتق المجتمع الدولي، بعمله عن طريق الأمم المتحدة، أن يكون على استعداد لتقديم مساعدات فورية لضحايا هذه الأعمال.

وسواء أكانت كارثة ما طبيعية أم من صنع الإنسان، فمن الأمور الحاسمة الأهمية أن يكون في وسعنا تلبية أمس حاجات السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وعلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وعلى مكتبه لما يبذلان من جهود متواصلة، خاصة فيما يتصل بإعادة تنظيم بنية الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وموناكو تسهم في هذا الصندوق وتعزز مواصلة جهودها المبذولة للتمويل من أجل المساعدات الإنسانية في السنوات المقبلة.

وسيقوم صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني، قبل نهاية هذا العام، بزيارة ثانية لقرية صيادي الأسماك سيرمبو، في جزيرة نياس، إندونيسيا، التي ضربتها كارثة طبيعية مرتين: أولاهما كانت موجة مديّة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وكان زلزال بعد بضعة أشهر منها. وقد أعيد بناء القرية بفضل فعالية رابطة موناكو - آسيا وسخائها.

وكما أعلن الأمين في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر A/60/PV.6)، صادقت موناكو على بروتوكول كيوتو في شهر شباط/فبراير الماضي.

ارتكب، وأيا ما كان الغرض الذي ارتكب من أجله، لأن الإرهاب يشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وتطلع إلى التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية، وكذلك إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وما فتئت تونغنا ملتزمة أيضا بدعم أعمال لجنة مكافحة الإرهاب. ونشيد على النحو الواجب بالجهود المبذولة لتعزيز متطلبات الإبلاغ من جانب الدول. ونود أيضا أن نثني على التعاون الذي تقدمه الوكالات على الصعد الثنائي، والإقليمي، والمتعدد الأطراف للمساعدة في الوفاء بالالتزامات الدولية، والإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكافحة الإرهاب.

وتؤيد تونغنا الدعوة إلى الاستعادة الكاملة لدور الجمعية العامة بصفتها الهيئة التمثيلية الرئيسية لصنع القرارات وصنع السياسات في الأمم المتحدة، وفقا لأحكام الميثاق. وسيؤدي ذلك أيضا إلى زيادة تعزيز مصداقية تعددية الأطراف والحاجة الماسة إلى التصدي للتحديات والتهديدات المترابطة والمتعددة الأوجه التي تواجه العالم.

وتدعم تونغنا الأعمال المتعلقة ببقية ولايات الإصلاح، وبخاصة ما يتصل منها بالأمانة العامة، والإصلاحات الإدارية، وتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الإدارة في المنظمة وترشيدها.

ولا تزال مسألة إصلاح مجلس الأمن، وهي مسألة هامة، باقية دون حل، على الرغم من أن زعماء العالم أقرروا بأنها عنصر أساسي في جهدنا عامة. وتؤيد تونغنا النداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره السنوي (A/60/1) لإيجاد أرضية مشتركة للبت في هذا الجزء الأساسي من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وكذلك حثه على اتخاذ قرار بشأن إصلاح المجلس في القريب العاجل لا الآجل، لضمان احتفاظ آلية

الرئيسية) (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ماهي طوبونيو، رئيس وفد مملكة تونغنا.

**السيد ماهي طوبونيو** (تونغا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفد تونغنا الآخرين همتتكم سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة الجمعية العامة. ونود أن نؤكد لكم تأييد تونغنا التام لكم وثقتها في أن الدورة الحادية والستين للجمعية العامة ستكون ناجحة ومثمرة تحت قيادتكم القديرة. وأود أيضا أن أشيد كل إشادة بالعمل الممتاز الذي أداه سلفكم معالي السيد يان إلياسون، في الدورة الستين للجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، يعتنم وفد تونغنا هذه الفرصة لكي يشيد بالأمين العام للأمم المتحدة المنتهية ولايته معالي السيد كوفي عنان، وأن يعرب له عن الامتنان لخدمته طوال السنوات العشر الماضية التي قاد فيها هذه المنظمة.

لقد انقضى عام منذ أن التقى زعمائنا في اجتماع القمة العالمي التاريخي في محاولة لمواكبة واقع العالم الذي نعيش فيه، وإبراز هذه التحديات في أعمال المنظمة على النحو الواجب. ويسرنا أن هناك معالم محددة تشهد على أنه تم إحراز قدر من التقدم في تنفيذ الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وتتضمن تلك المعالم إنشاء لجنة بناء السلام، بالاقتران مع إنشاء مكتب دعم بناء السلام، وصندوق بناء السلام؛ وإنشاء مجلس حقوق الإنسان؛ وإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشيدياسيكو (زمبابوي).

وترحب تونغنا أيضا باعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠)، التي تشكل أساسا يمكن أن نبني عليه إدانتنا القاطعة التي لا لبس فيها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأيا ما كان مرتكبوه، وأينما

وفي أيار/مايو من هذا العام، صدقت حكومة جلالته على خطتها الإنمائية الاستراتيجية ٨، المعنونة "نظرة إلى المستقبل، البناء على الماضي"، التي ترسم خريطة طريق للحكومة لمسار التنمية في المستقبل في المملكة للفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتمت صياغة الوثيقة بعد عملية مشاورات مطولة وواسعة مع جميع أصحاب الشأن. وتوفر هذه العملية الإقرار الواجب بأن نجاح تنفيذ خطة التنمية سيتطلب جهود كل الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وذكرت رئيسة الجمعية العامة عن حق أن الحوار التاريخي الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي جرى مؤخرا أظهر الإمكانيات والفرص التي تتيحها العولمة كقوة لتحسين حياة الملايين من البشر. وأتاح الاجتماع لتونغا، التي هي اقتصاد ناشج يقوم على أساس الهجرة والتحويلات المالية، الفرصة لتوضيح الصلة الهامة بين الهجرة والتنمية.

وخلصت دراسة أعدها البنك الدولي مؤخرا إلى نتيجة مؤداها أنه فيما يتعلق بتونغا كان لهجرة أرباب الأسر وحوالاتهم آثار إيجابية على البلدان المرسله للمهاجرين عن طريق تحسين توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر، وكان لها أثر محفز على زيادة المدخرات والأنشطة التجارية، مما أدى إلى زيادة الاستثمار في التعليم. وأبرزت الدراسة أيضا التنقل الحسن والمقيد للأيدي العاملة بشكل منظم. يمكن أن يسهم إسهما هاما في الناتج المحلي الإجمالي للبلد والدخل العالمي عامة. ولهذا، فإن تنقل الأيدي العاملة أداة ممكنة لتحقيق التزاماتنا بوضع استراتيجيات لصالح الفقراء، مثل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات، وأيضا لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية.

الأمم المتحدة المنوط بها مهمة تعزيز إقامة وصون السلام والأمن بأهميتها وأهليتها للثقة، من أجل التصدي لتحديات اليوم والغد. وما برحت تونغا تؤيد تبوؤ اليابان لمكانها السليم والدائم في أي مجلس معزز.

وتشيد تونغا بإسهامات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الوفاء بدور المنظمة الحيوي الأهمية في مساعدة الأطراف في الصراعات على إنهاء الأعمال القتالية. وتونغا ملتزمة، قدر استطاعتها، بدعم الجهود الدولية والإقليمية لحفظ السلام، بما فيها بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان، الموجودة حاليا.

وما زالت خطة التنمية للعديد من البلدان الجزرية النامية، بما فيها بلدي، تمثل أولوية قصوى. وفي هذا الصدد، فإن موضوع الدورة الحادية والستين للجمعية العامة وهو "تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية" ليس مناسباً جدا فحسب وإنما أيضا حسن التوقيت تماما. وفي الوقت الذي نكرر التأكيد على أننا نضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنمية أنفسنا، فإننا ما زلنا نرحب، كخطوة ضرورية لاستدامة الدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيزه لإكمال جهودنا الوطنية. ويشمل ذلك الدعم المقدم في إطار خطة منطقة المحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، التي أيدها زعماء منطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٥، فضلا عن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتتطلع تونغا إلى إحراز تقدم في الأعمال الرامية إلى تقوية آليات تعزيز الدعم المتناسق من الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال عملية تشاورية معززة مشتركة بين الوكالات، والانتهاء من وضع استراتيجية لتعبئة الموارد والنهوض بمبادرات الشراكة.

للسيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأنا واثق من أن درايتها القانونية الوفيرة، ومعرفتها العميقة بالشؤون العامة، وسجلها الوظيفي الوطني والدولي، ومهاراتها التفاوضية الرفيعة ستتوج هذه الدورة بالنجاح. واسمحوا لي أن أكرر للرئيسة التأكيد على كامل دعم بلدي ووفد هايتي لها في الاضطلاع بمهامها السامية.

وأود أيضا، أن أهنئ السفير يان إلياسون الذي أدت نزعته العملية، وقدرته على التوفيق، ومعارفه الفائقة إلى إحراز النجاح في الدورة الستين. وأتمنى له كل التوفيق في عمله الجديد بصفته وزيرا لخارجية بلده.

وأود أن أعرب للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، عن خالص شكرنا للحنكة التي أدار بها المنظمة خلال السنوات العشر الماضية. وأود أن أهنئه أيضا على التزامه المستمر ببلدي. ويشعر شعب هايتي بعميق الامتنان له لما أبداه من حنكة وتصميم في السعي للتوصل إلى حلول دائمة وعملية للأزمة الطويلة الأمد التي حلت ببلدي في السنوات الأخيرة. ويستحق السيد عنان كامل تقدير المجتمع الدولي لجهوده الحثيثة والمحمودة من أجل السلام والعدل وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية.

وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، استعادت جمهورية هايتي مقعدها في الجماعة الكاريبية وسوقها المشتركة، وبذلك أنهت غيابها الذي دام ستين. ونحن ندرك أن أشقاءنا وشقيقاتنا في منطقة الكاريبي لم يفتر اهتمامهم بشؤون هايتي قط طوال هذه الفترة. بل على النقيض من ذلك، كانوا ملتزمين بقوة بالتوصل إلى حلول مناسبة سمحت لبلدي اليوم بأن يكون له شرف المشاركة معهم جنباً إلى جنب في المناقشات الهامة بشأن المنطقة. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، عادت هايتي مرة أخرى في نهاية المطاف إلى أسرة حركة

وكان تعليق جولة الدوحة للمحادثات التجارية باعثاً على خيبة الأمل. إذ سترتب على عدم اختتام المحادثات أثر سلبى على الاحتمالات الاقتصادية العالمية، والنمو في البلدان المنخفضة الدخل، بما فيها تونغا. ونشارك الآخرين حثهم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على مواصلة التزامها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على أساس قواعد، والحفاظ على ما تم إحرازه من تقدم، ومواصلة المفاوضات. وما فتئت نحث الجهات المانحة على المضي في تقديم المعونة من أجل التجارة على نحو منفصل عن جولة الدوحة. ومن شأن التعاون الإقليمي فيما يتصل بالمشاريع المتعلقة بالتجارة أن يعزز القدرة التنافسية للبلدان المنخفضة الدخل، مثل الاقتصادات الجزرية في منطقة المحيط الهادئ.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية التشريعية في تونغا اقتراحاً بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح السياسي. وبدعم من حكومة جلالته، تمكنت اللجنة برئاسة صاحب السمو الأمير الراحل توابيلهاكي من عقد جلسات عامة ومشاورات في كل أنحاء تونغا وفي البلدان التي يقيم فيها أغلبية من أبناء تونغا، وهي نيوزيلندا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أن تناقش الجمعية التشريعية التقرير في دورتها لعام ٢٠٠٦، وتناقشه كذلك حكومة جلالته، بغية وضع خطة إصلاح سياسي مناسبة لا تستجيب للوفاء بأهداف بناء الوحدة الوطنية وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعب تونغا فحسب، وإنما تكون أيضا مسؤولة عن ذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ليو ميروري، رئيس وفد جمهورية هايتي.

**السيد ميروري (هايتي) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أتكلم في الجمعية العامة باسم حكومة وشعب هايتي. واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بالتهانئ القلبية

إلى كوارث تترتب عليها عواقب يعجز عنها الوصف إن لم يتم كبحه على سبيل الاستعجال. ولا يسعنا أن نرتكب أخطاء ولا نملك أن نتردد. وقد كنا في الآونة الأخيرة عاجزين ونحن نشهد حلقة جهنمية من العنف والتدمير الواسع النطاق لأرواح البشر الأبرياء وممتلكاتهم. ونشهد محاولات لاستئصال مؤسساتنا والقضاء على مجتمعنا. ويبدو أن مستقبل البشرية ذاته قد اتخذته رهينة جماعات مصابة بالجنون لا يوقفها شيء عن تدمير كل ما يمكنها تدميره. وتؤكد جمهورية هايتي مجددا مرة أخرى تصميمها على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، مستعملة في ذلك الموارد المتاحة لها. كما تعرب عن تأييدها للتدابير الوقائية التي تتخذ لمواجهة الإرهاب، ويتم اتخاذها في سياق قانوني. ونشجع الدول على الاتفاق على إبرام اتفاقية عالمية بشأن الإرهاب تستند إلى تعريف واضح مقبول لدى الجميع.

وترحب هايتي بالخطوات الكبيرة التي تم اتخاذها لإصلاح الأمم المتحدة في الدورة السابقة. وما زلنا بعيدين عن تحقيق أهدافنا، ولكن قدرا كبيرا للغاية من التقدم تم إحرازه رغم ذلك. ونرجو أن تستمر التغييرات التي تقررت في إعطاء منظمنا الموارد التي تحتاجها للاضطلاع برسالتها العالمية. ويجب أن تتكيف مع الاحتياجات الجديدة كما أكدنا مجددا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبالتالي، أشيد بإنشاء لجنة بناء السلام، وينبغي أن تؤدي دورا هاما لأنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي وإرساء الأسس المستدامة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في حالات ما بعد انتهاء الصراع، فضلا عن المساعدة أيضا في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، لجعلها أكثر فعالية في إطار دستوري وبموجب سيادة القانون.

وبالمثل، أرحب أيضا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، المنشئ لمجلس حقوق الإنسان. وأهنئ أعضاء المجلس الـ ٤٧ المنتخبين في أيار/مايو وأحثهم على استخدام

عدم الانحياز العظيمة، التي تستهدف توطيد دعائم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان هذا موضع ترحيب كبير. ويوضح هذان الحدثان بجلاء أننا نبتغي الانفتاح على العالم.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة، للترحيب بحصول جمهورية الجبل الأسود على السيادة السياسية وعلى انضمامها إلى أسرة منظمنا العظيمة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يواجه عالمنا تهديدات متعددة تعرض للخطر ذات وجوده. فعلى الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها المنظمة لجعل العالم أكثر إنسانية وأكثر قابلية للحياة فيه، ما زال يطاردنا شبح الجائحات الرئيسية، والفقر، والجوع، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والصراعات المسلحة، والحرب الأهلية، والكوارث الطبيعية. ولهذا يتعين علينا أن نضاعف جهودنا لتحسين فهمنا الدبلوماسية، ولإعطاء الأولوية للحوار، والمفاوضات المخلصة والمفتوحة بالإضافة إلى المرونة والحلول التوفيقية. وتلك المبادئ هي أساس إنشاء الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد قوتها وسر وجودها. وما برحت منظمنا المحفل المثالي والنقطة المرجعية للتوصل إلى حلول مناسبة للمشاكل التي تعصف بعالمنا. وينبغي ألا يدفعنا شيء إلى التخلي عن تلك الروح.

وتؤيد جمهورية هايتي بدون تحفظ كل مبادرات المجتمع الدولي لحل الصراعات في أفريقيا، وفي شرق آسيا، وفي الشرق الأوسط، من خلال التوصل إلى حلول تفاوضية سلمية تحترم سيادة الدول.

ويكتسي الإرهاب اليوم بأبعاد مأساوية. وكانت الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد أهداف في الولايات المتحدة والهجمات التي تلتها في أماكن أخرى في العالم بمثابة نداء استيقاظ لنا، ودفعنا إلى إسكات صوت مصالحنا الضيقة لكي نواجه هذا الداء الذي سيؤدي

أعضائها المؤسسين. بيد أن الإطار المؤسسي لمجلس الأمن، بعد أكثر من ستين عاماً، ما زال كما هو. ولذلك فإن أي إصلاح للمنظمة يكون ناقصاً ما لم يشمل إعادة تنظيم مجلس الأمن. ويجب لذلك أن يعكس تكوين مجلس الأمن واقع القرن الحادي والعشرين وأن يشمل الدول الأعضاء التي لديها القدرة على تحمل المسؤوليات في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أن تتمتع البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتمثيل العادل في هذا التشكيل الجديد المرغوب.

وقد أجرت هايتي في شباط/فبراير ٢٠٠٦ انتخابات ديمقراطية ونزيهة وتاريخية. وستكتمل هذه العملية في نهاية العام بإجراء الانتخابات البلدية والمحلية، التي ستساعد على استعادة الديمقراطية وفتح المجال أمام الاستقرار السياسي. وقرر شعب هايتي بأجمعه أن يختار التغيير الكفيل بمنحه الأمن وتحسين الأوضاع المعيشية. وأرحب بأنشطة المجتمع الدولي لما قدمه وما زال يقدمه من دعم ومساعدة لهايتي. وأشيد بجماعة أصدقاء هايتي وجميع أعضاء المنظمة الذين لم يدخروا وسعاً أو تضحية في دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتزويدها بالعسكريين أو أفراد الشرطة.

كما أرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٠٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي حدد ولاية البعثة. وأرجو أن تنجح هذه البعثة، التي تقوم بمهمة بالغة المشقة، والخطورة أحياناً، ولكنها مهمة نبيلة، بالاشتراك مع الشرطة الوطنية لهايتي وحكومتها في السيطرة على ما يكتنف المجتمع في هايتي من الانعدام العاشم للأمن. ومن ثم أدعو البعثة إلى العمل عن كثب مع السلطات الهايتية لإحداث التغييرات الضرورية تبعاً لأولويات اللحظة.

وأرجو أن تركز المساعدة الإنسانية كذلك على إصلاح النظام القضائي وعلى إكساب الشرطة المقدرة المهنية

خبرتهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأرجو أن تعين هذه الهيئة الجديدة في تنمية مجتمعنا من جوانب عديدة، وأن تجعله أكثر انفتاحاً للحوار والتفاهم والاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية والتسامح.

وترحب هايتي أيضاً بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث. فهو سيوفر الموارد مقدماً لتمكين الأمم المتحدة من تمويل عمليات الإغاثة الإنسانية بمجرد وقوع الكوارث، أو بعبارة أخرى، لتمكينها من أن تفعل المزيد وفي وقت أسرع.

وتتفق حكومتنا مع فكرة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبصفته أحد الأجهزة الرئيسية في المنظمة، ينبغي أن يشترك بشكل أكبر في الأنشطة الإنمائية في البلدان التي أغفلها التاريخ، خاصة أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يوفر مزيداً من الاتساق في الأخذ بأفضل نهج لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المسائل الحاسمة في أهميتها لنا مسألة المواءمة بين الاستراتيجيات والإجراءات التي تتخذها الكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية.

ويتمتع بلدي بدعم المجلس من خلال الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤخراً، في الاجتماع الموضوعي الرفيع المستوى الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه الماضي، مدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية ذلك الفريق إلى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٧، مع إمكانية تجديدها مرة أخرى. وتسعدني فكرة أن هذا التجديد سيمكّن القطاعات المختلفة المشتركة في التنمية المستدامة بهايتي من تحقيق نتائج ملموسة لبلدي.

لقد طرأ تغيير كبير على المشهد العام منذ سنة ١٩٤٥، وهي سنة إنشاء الأمم المتحدة، التي كان بلدي من

تنتشر في البلد في الآونة الأخيرة، مسببة هروب رأس المال ونزوح الأدمغة. وعليه، فدعم المجتمع الدولي التقني والمالي لا غنى عنه لفعالية تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم إدراكنا أن هايتي ليست حالة نموذجية، لا يعني هذا ألا نفعل شيئاً.

وللتخفيف بسرعة من آلام الجماهير والحد من مصادر التجنيد للعصابات بل وإزالتها، أطلقت حكومتنا برنامجاً للمصالحة الاجتماعية. ويتيح هذا البرنامج إنشاء قاعدة بيانات لأكثر من ٣٠٠ مشروع وإجراء في مختلف قطاعات حياتنا الوطنية وفي أنحاء الإقليم كافة. وسوف يساعد ذلك على إيجاد وظائف كثيفة العمالة وتمكين الدولة من الحد من البطالة لضمان تخفيف المعاناة وبعض الشيء بالتالي الحد من ارتكاب المخالفات.

علاوة على ذلك، لكي نوجد أجواء تؤدي إلى الحكم الرشيد، بدأ رئيس دولتنا حواراً صريحاً مع جميع القطاعات السياسية فور انتخابه للرئاسة. وقد تفهموا الأهمية العاجلة وتجاوبوا مع الدعوة الموجهة إليهم بالموافقة على المشاركة في الحكومة الحالية المنفتحة على الخارج التي تضم أعضاء من مختلف الأحزاب السياسية، وهي أيضاً ممثلة في البرلمان. والغرض من ذلك هو تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة السياسية، وهما ضروريان للاستقرار والأمن والانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء مجتمع شامل للجميع.

وقد صدرت عن المؤتمر الدولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهايتي، الذي عقد في بورت - أو - برانس في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وعود من المجتمع الدولي بالتزامات مالية. وتعترم حكومتنا الاضطلاع بخطة تنمية طويلة الأجل. ويشهد ذلك على التزامنا القوي بالإمساك بزمام مصير البلد والتزام شركائنا الدوليين باحترام الأولويات التي حددتها الحكومة.

وعلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، من قبيل البرلمان والهيئات البلدية والجمعيات الإقليمية.

وأكرر لأهل وأصدقاء وزملاء العاملين في حفظ السلام الذين قضوا نحبهم في هايتي في أثناء قيامهم بواجبهم الإعراب عن الألم والأسى الذي تشعر به لذلك حكومتنا وشعب هايتي، الذي يقدر أهمية وجود الأمم المتحدة في هايتي، وهدفه النهائي المتمثل في مساعدة البلد على استعادة استقراره.

ويباشر الفريق الجديد الذي يشرف برئاسته رئيس دولة هايتي، السيد رينيه غارسيا بريفال، منذ تقلده مهام منصبه في أيار/مايو، مهمة إعادة بناء البلد وهي مهمة طويلة الأجل. وتمثل هذه المهمة في إعادة الأمن وبناء دولة عصرية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وهيئة أوضاع مؤاتية للاستثمار، من أجل إيجاد الثروة التي تفيد الجميع. ولأجل اجتذاب المستثمرين وهيئة الأوضاع المؤاتية للتنمية المستدامة، يتحتم الاضطلاع بمشاريع لا غنى عنها للبنية الأساسية، مثل تشييد الطرق والموانئ والمطارات وتوفير الكهرباء للمدن الرئيسية في البلد، والنهوض بشبكات المواصلات السلوكية واللاسلكية، وكلها تتطلب دعم المجتمع الدولي.

ويشكل انعدام الأمن أرضاً خصبة لجميع أنواع الإغراء. فهو يشجع العناصر المزعزعة للاستقرار التي تستغل الأوضاع دون الإنسانية التي ترزح في ظلها أعداد كبيرة من فقرائنا، بتسليحهم لذر بذور الموت والدمار في الأسرة الهايتية، معرضين بذلك للخطر مستقبل جمهوريتنا ذاته. وعلى رأس أولويات حكومة بلدي مهاجمة هذا الافتقار إلى الأمن والجو المتسم بالعنف الذي يتميز بعمليات الاختطاف المأساوية والصدامات القاتلة بين العصابات المسلحة والشرطة. والحوار، من ناحية، والحزم من ناحية أخرى، ضروريان لإيجاد حل مقبول لمواجهة العصابات التي أخذت

وأشيد أيضا بالأمين العام، السيد كوفي عنان، للعمل الذي يؤديه على رأس منظمنا، والذي يتمثل في هذا الكمّ من إنجازاته في نهاية ولايته. ومن تلك الإنجازات الإصلاح الحالي، وتعزيز تعددية الأطراف، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، وعمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمل على الجبهات الأخرى، ولا سيما في مجال مكافحة الفقر والإرهاب.

وأود هنا أن أتطرق بإيجاز إلى إصلاح الأمم المتحدة. إنني أردد المشاعر التي أعرب عنها جميع الذين أشاروا هنا إلى حاجة الأمم المتحدة الماسة إلى التكيف مع واقع العالم الذي نعيش فيه، لضمان مزيد من التوافق بينها والاهتمامات الراهنة وإمكان إدارتها على نحو يتسم بالفعالية والشفافية، ولتكون منظمة يعترف ميثاقها لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، بالحق في إبداء رأيها في تسيير الأمور التي تهم المجتمع الدولي.

وهكذا أيدت سيشل إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، واعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والقرار المتعلق بالتنمية. وترقب باهتمام كبير نتائج الإصلاح الجاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة وإدارتها وتنشيط الجمعية العامة تمثيا مع سلطتها الكبيرة ودورها المعزّز.

ونرجو أن تضطلع الجمعية العامة بدور نشط في تعيين الأمين العام القادم، الذي نتفق جميعا على أن يكون من آسيا وأن يتمتع بخصائص قيادية ثابتة ومشهود بها. علاوة على ذلك، يتسم إصلاح مجلس الأمن بأهمية خاصة لنا، بالنظر إلى التحديات الراهنة التي تواجه السلام العالمي ومشروعية المجلس المؤسسية.

وتيسيرا لمهمة الحكومة في تهيئة الأوضاع الضرورية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الحقيقية، أهيب بالجهات المانحة أن تفي بوعودها، وأن تدعم هاييتي على المدى الطويل. وبذلك سوف تسهل المعونة المالية المقدمة من المجتمع الدولي توطيد دعائم الديمقراطية وتساعدنا على إرساء الأساس للتنمية المستدامة. وتحقيقا لتلك النتائج وتعزيزا لمصداقيتها، عقدت الحكومة العزم على الامتثال لمتطلبات الحكم الرشيد والتخفيف من بؤس المحرومين، ومواصلة النضال الذي لا يتوقف ضد عدم الأمن والفساد بغية تيسير الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن حكومة هاييتي تعتمد على التعاون الفعلي من جانب المجتمع الدولي لمساعدتها في مسعاها من أجل السلام والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وطوال المناقشة العامة والإصغاء إلى البيانات التي أدلى بها مختلف أصدقائنا من الجماعة الكاريبية ومن الأمريكيتين ومن سائر أنحاء العالم، كانت هاييتي مدركة لحرص شركائنا على العمل معها جنبا إلى جنب لمجابهة التحديات التي تواجه حكومتنا. وهنا أود أن أعرب عن امتنان حكومة هاييتي لجميع الدول الأعضاء. إن التحدي المائل أمام هاييتي رهيب، ولكنها لا تفتقر إلى الإرادة السياسية. وسيحقق بلدي أهدافه، بفضل منظمنا وبتضافرنا جميعا معا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد جيرمي بونيلام، رئيس وفد جمهورية سيشيل.

**السيد بونيلام (سيشيل) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أبدأ بتقديم التهاني للسيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. كما أعرب عن تقدير بلدي الكبير لسلفها، السيد يان إلياسون، الذي نجح في حفز عملية تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة.

الجمعية العامة لتكوين شراكة إنمائية عالمية في أي وقت أكثر استعجالاً وأهمية مما هو الآن. وترجو سيشيل أن تخطو الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين خطوة حاسمة إلى الأمام في إيجاد هذه الشراكة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى مسألتَي السلام الإقليمي والسلام العالمي. فمعدل نشوب الصراعات المسلحة يدل على أن العالم، على النقيض من آمالنا، لا يزال مزعزع الاستقرار وخطيراً. ومن المؤسف أن الاتفاقات بشأن السلام ووقف إطلاق النار لا تؤدي دائماً إلى وقف القتال. واجتماعات السكانية المدنية، المؤلفة في أغلبها من النساء والأطفال، ما زالت تتعرض للتشريد وسوء المعاملة، وفي أحيان كثيرة جداً، تقع ضحايا للجرائم والمذابح. والحالة في دارفور مثال مأساوي للغاية على ذلك. فالناجون لا تناح لهم دائماً سبل الحصول على المعونة الإنسانية. وحتى العنف الذي يواجه المعونة الإنسانية بلغ اليوم، وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، مستوى غير مسبوق.

ونحن جميعاً ندرك الأسباب الفعلية للحروب. ومن المؤسف أن الطريقة الوحيدة أحياناً للتوصل إلى توافق في الآراء هي ألا نقول شيئاً، فكما يقال تتألف الدبلوماسية من محادثات بين أصدقاء، ولا تكون مع العدو إلا نادراً. ولهذا السبب تنضم سيشيل إلى كل من يأمون، في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وفي كل مكان، في عالم أكثر إنسانية وعدلاً وحرية، يكون السلام فيه هو القاعدة وليس الاستثناء، ولا يكون امتيازاً بل حقاً من الحقوق. وينطبق هذا أيضاً على بلدان، مثل فلسطين والصحراء الغربية، تأمل في أن تتمكن يوماً ما من إدارة شؤونها كما ترى مناسباً، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأقول بضع كلمات الآن عن سياستنا الوطنية في سيشيل. لقد أجرى بلدي مؤخراً انتخابات في جو من الهدوء والوثام الاجتماعي. وبعد انتخاب الرئيس ميشيل، وعلى أساس من خارطة الطريق الجديدة التي رسمها لإدارته، سوف تركز سيشيل بشكل أكبر حتى من ذي قبل على كفالة التنمية المستدامة في جميع القطاعات، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وتسعى هذه السياسات لضمان أفضل مستوى معيشي ممكن لجميع المواطنين.

وسوف تظل حكومتنا مهتدية في أعمالها بتحقيق الانفتاح في الاقتصاد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعمل على تحقيق أهداف الحكم الرشيد. غير أنه لا بد من التنويه، كما أبرز البنك الدولي والكمونولث في تقريرهما المشترك، بأن الدول النامية الصغيرة قد شهدت على مدى السنوات الخمس الماضية انخفاضاً في معدلات نمو ناتجها الوطني الإجمالي مقارنة بمعدلات البلدان ذات الدخل الكبير أو الصغير أو المتوسط. كما ناءت الدول الصغيرة بتزايد عبء الديون الخارجية. وفيما يتعلق بإمكانيات الوصول إلى رأس المال الأجنبي، ثمة اتجاه في الأسواق الخاصة لاعتبار الدول الصغيرة عالية المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة في التكاليف التي تعقد إمكانات نفاذها إلى تلك الأسواق.

وفي السنوات الأخيرة، عقدت اجتماعات واتخذت قرارات وصدرت بيانات، وأعقبها مزيد من الاجتماعات، ولكن دون إجراءات ملموسة أو تجاوب مرض مع شواغلنا. وتأسف سيشيل لذلك. فالمجتمع العالمي مؤلف من ١٩٢ دولة، وتمثل الدول الصغيرة ما يزيد على ٨٠ في المائة منها.

وفي مواجهة هذه المشاكل الهيكلية المتعلقة بالتنمية في سياق الاقتصاد المعولم، يندر أن تتوافر للدول الصغيرة الوسائل والقدرة على التصدي لهذه التحديات بالشكل الملائم. وفي هذا الصدد، لم يكن النداء الموجه من رئيسة

بمزيد من الحرية، عالم يسلم لجميع الدول، بغض النظر عن حجمها، بالسيادة والاستقلال وحقوق الإنسان لأبنائها.

وما زلنا متشبهين بهذا الأمل، ولكن الحاجة إلى العمل الجماعي والتعاون المتعدد الأطراف لم تكن في أي وقت بما هي عليه اليوم من الإلحاح والاستعجال في العالم الحالي المترابط، الذي تواكب الفرص الكبيرة فيه تحديات كبيرة. ولا يمكن تحقيق النصر على تلك التحديات عن طريق التشرذم السياسي وتوجيه أصابع الاتهام والمواجهة، بل عن طريق التعاون.

والمواجهة الكلامية التي تنخرط فيها بعض البلدان في هذه القاعة أمر يؤسف له. ولا يجب أن ننسى أبداً أن إلى جانب الثروة والقوة تأتي المسؤولية تجاه الآخرين. وثمة خطر شديد من أن ينهار صرح الإنسانية هذا بسبب افتقاره إلى المسؤولية والقيادة. والجميع مدعوون إلى أن يُظهر كل منهم باستمرار أرفع درجات الأخلاق والتضامن والاحترام لقيم واهتمامات الآخرين. وبدون ذلك لن يمكن العمل من أجل المثل العليا للأمم المتحدة. وترى توفالو بقوة، بصفتها دولة صغيرة محبة للسلام، أن الدخول في حوار مفتوح والعمل المتضافر بروح من التفاهم المتبادل داخل أطر الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لبلوغ مصيرنا المشترك مع الاحتفاظ بالتنوع واحترام كل منا للآخر.

وتعتز توفالو بكونها جزءاً من الأمم المتحدة خلال المفاوضات بشأن إصلاحها وجدول أعمالها الإنمائي. ويُظهر اعتماد وإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام والتجديدات الكبرى داخل الأمانة العامة فائدة التضافر في العمل. ولا بد من دعم هاتين الهيئتين من أجل كفالة السلام وحماية حقوق الإنسان لجميع الشعوب والمجتمعات. ولكن عملنا سيبقى غير مكتمل إلى أن نجعل تمثيل مجلس الأمن ومنهجياته التنفيذية لأعضاء الأمم المتحدة تمثيلاً صادقاً.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً دعم سيشيل للعمل الذي تضطلع به رئاسة الجمعية العامة لجعل الدورة الحادية والستين أداة لتحقيق السلام والتنمية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد إنيلي سوزيني سوبوغا، رئيس وفد توفالو.

**السيد سوبوغا** (توفالو) (تكلم بالانكليزية): لقد قيل كل شيء، وأبدت جميع الملاحظات. ولكن بينما قد يكون صحيحاً أن قوارب كثيرة تطفو فوق المد، لا بد أن قوارب أخرى ستغرق ما لم تسد النوايا الحسنة في هذه الهيئة. وتود توفالو أن تعلن تضامنها مع أعمال الأمم المتحدة ومع هذه المناقشة المفيدة للغاية.

أولاً، نشارك مشاركة كاملة في عبارات الشفاء التي أعرب عنها بالفعل فيما يتعلق بانتخاب صاحبة السعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة رئيسة للجمعية العامة ومكتبها، والجهود الرائعة التي بذلها الرئيس السابق. وتلقى السيدة آل خليفة ومكتبها منا كل تعاون. ونود أيضاً أن ننضم إلى الآخرين الذين سبقونا في الإعراب عن تقديرنا لعمل الأمين العام، السيد كوفي عنان. فمبادراته بشأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تقرب الأمم المتحدة أكثر فأكثر من جميع الشعوب وتيسر سبل الوصول إلى المنظمة حتى على الدول الجزرية الصغيرة، مثل توفالو. وتقديراً منا، نعرب عن مشاعرنا الودية نحوه ونرجو له كل التوفيق في المستقبل.

يمثل الانضمام إلى الأمم المتحدة في مطلع القرن الجديد بالنسبة لدولتي الجزيرة الصغيرة تعبيراً عن الأمل. ونأمل أن يسمح لتوفالو، رغم بعدها وضآلة شأنها من الوجهة المادية، من خلال المثل العليا والمبادئ السامية لهذه الهيئة العظيمة، بأن تسيّر دفعة قاربها في وئام إلى جانب الناقلات العملاقة وأن تشترك في مستقبل واحد لعالم يتسم

وللشركاء الإنمائيين على الدعم الذي تمتعت به توفالو على مر السنين.

ولكننا بالتأكيد نرى أن من غير الواقعي والسابق لأوانه أن توضع توفالو وزملاؤنا أقل البلدان نمواً في منطقة المحيط الهادئ التي هي أيضاً دول جزرية صغيرة نامية في قائمة التخرج من أقل البلدان نمواً. ولدينا شعور قوي بأنه، قبل التوصية بأي تخرج، ينبغي إيلاء اعتبار متأن لأوجه ضعفنا الفريدة وينبغي القيام بهذا العمل على أساس معلومات من داخل القطر، وليس من خلال تحليل للمعلومات يجرى في مكتب يقع في الجانب الآخر من العالم. ولهذا الأسباب ذاتها، وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تقوم حاجة حرجية لضمان وجود للأمم المتحدة في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

في الشهر الماضي انتُخبت حكومة جديدة تولت السلطة في توفالو وتعهدت بالحكم الرشيد وحرية وسائط الإعلام بوصفهما مبادئ توجيهية. واعتمدت الحكومة إستراتيجية توفالو للتنمية المستدامة، التي تعرف بـ "تي كاكيجا الثانية: رؤية عام ٢٠١٥"، بوصفها إطار الحكومة لإقامة الشراكات الإنمائية، وتتطلع الحكومة إلى العمل مع بقية العالم في تنفيذ الاستراتيجية.

إن التحديات الأمنية ما زالت تسبب الفوضى والخوف وعدم اليقين على نطاق العالم. وتعرب توفالو عن استيائها الشديد للإرهاب بجميع أشكاله وتعبيراته. ونحن في منطقة المحيط الهادئ لسنا محصنين من أعمال العنف. وبالتالي علينا أن نواصل بشكل جماعي بذل جهود قوية في حملتنا لمكافحة هذه القوى، وأن نتحلى بالقوة في ضمان اتخاذ إجراء عالمي فعال لمكافحة الإرهاب.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المقدم من مجموعة البلدان الأربعة بشأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

وتمثل التنمية والأمن وحقوق الإنسان الأغراض الأساسية للأمم المتحدة. ويتطلب تحقيق تلك الأغراض أن نتحمل مسؤوليتنا الجماعية وننخرط في العمل الموحد. وكان في نجاح مؤتمر القمة العالمي في العام الماضي إعادة تأكيد لتصميمنا على مكافحة الفقر وضمان التنمية المستدامة من خلال الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً، وخطوة تنفيذ جوهانسبرغ، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولكن وضع الخطط بدون إمكانية الحصول على الموارد الكافية أشبه بتقديم قائمة طعام لشعب جائع: فقد تكون مسيلة للعباب، ولكن ما لم توجد العناصر الضرورية، ستبقى الأكلات التي تصفها بعيدة المنال. ومن الضروري أن نقوم بتنفيذ استراتيجية موريشيوس بإدماجها ضمن برامج عمل لجنة التنمية المستدامة والوكالات التابعة للأمم المتحدة والاتفاقيات، لا سيما اتفاقيات ريو، وشركاء التعاون الثنائي. وإضافة إلى ذلك، يتحتم تعزيز قدرات التنسيق لدى إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بتقديم الموارد الكافية في تلك المجالات.

قبل أسبوعين، وفي هذه القاعة ذاتها، أجرت الجمعية العامة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً. ونحن، بوصفنا بلداً من أقل البلدان نمواً ودولة جزرية صغيرة نامية على السواء، نشعر بالامتنان للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على عمله المخلص،

للتصرف. ومرة أخرى نناشد هذه الهيئة المساعدة واتخاذ إجراء حقيقي.

ونؤمن إيماناً قوياً بأننا وصلنا إلى مستوى خطير لتركزات غازات الدفيئة في الجو وأن المطلوب هو اتخاذ إجراء عاجل لتسريع الاستجابات اللازمة. والخيارات متوفرة؛ وما هو معدوم بوضوح هو الإرادة السياسية. وما لم يتم التصدي لتغير المناخ، فإن جميع جهودنا للتنمية والأمن وحماية حقوق الإنسان ستذهب هباء.

الواضح أن من الملح أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء أقوى لتخفيض غازات الدفيئة. وعلى جميع البلدان، الصناعية والنامية، أن تضطلع بدورها، مع احتلال البلدان الصناعية موقع الصدارة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لبروتوكول كيوتو.

وبغية مساعدة البلدان النامية على الإسهام بطريقة ملتزمة، نحن بحاجة إلى حوافز أقوى لتشجيع تطوير وتوزيع الطاقة المتجددة وتكنولوجيا كفاءة الطاقة. ويلزمنا إنشاء صندوق عالمي لدعم تلك الجهود.

ومن المخيب للآمال أن نشهد الإنكار المستمر لبعض البلدان الصناعية الكبيرة وعدم توفر الإرادة السياسية الكافية من جانبها لمساندة البلدان المعرضة للخطر مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ. وعلينا أن نعترف بمبدأ "الملوث يدفع" وأن نضمن أن البلدان المنتجة لانبعاثات غازات الدفيئة تدفع الأضرار التي تسببها للبلدان المعرضة للخطر.

كما تقوم الحاجة إلى إيجاد مزيد من الأموال لتغطية اكتتاب تكاليف التكيف، بما في ذلك فرض رسوم دولية، لتوليد الدخل بغية تعزيز تمويل التكيف والتأمين في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودمج إستراتيجية موريشيوس في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، على النحو

كما نشجع الدور المستمر للأمم المتحدة في العمل نحو إيجاد حل للمسألة الفلسطينية وفي كفالة السلام لسكان أفغانستان ودارفور وتيمور - ليشتي والمناطق الأخرى.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة أنجزت عملاً جيداً في منع نشوب الصراعات الفتاكة في جميع أرجاء العالم وتسوية تلك الصراعات. ولكن بالرغم من تلك الانجازات، تبقى مسألة عدم تمثيل تايوان في الأمم المتحدة ووكالاتها مثار قلق كبير. والتهديدات المتمثلة في نشر الصين للقذائف الموجهة إلى تايوان واستخدام القوة في مضيق تايوان تهديدات حقيقية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وللعالم بأسره. ونناشد اتخاذ إجراءات سلمية ووقائية عاجلة في مضيق تايوان لمصلحة الجميع.

لا يوجد تحدٍ آخر للأمن العالمي أشد خطورة وهديدا من تأثير تغير المناخ. إن تغير المناخ مشكلة عالمية لا يمكن تسويتها إلا من خلال العمل الجماعي العالمي. وبالتالي لا بد أن يوضع التصدي لتغير المناخ في مركز عمل الأمم المتحدة. وكما هو معلوم بشكل جيد، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو معرضة بشكل بالغ لخطر تأثير تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، وتتوفر بالفعل أدلة كثيرة على التدمير في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وخلال الأعوام القليلة الماضية، شهدت توفالو فيضانات غير عادية للجزر الصغيرة التي تغلها مياه البحر وحالات المد، فضلا عن الهجمات القاسية على المياه النقية والنباتات والسواحل الأمامية والشعب المرجانية.

ونشعر بالخوف والقلق الشديد من كل هذه الأشياء، الناجمة عن أعمال الآخرين. وإذا لم يتخذ إجراء بشكل عاجل واضطربنا للخروج من جزرنا، فإننا لن نجد توفالو أخرى يمكن أن ننتقل إليها. وما زال هناك وقت

لا يمكنها أن تحذل العالم بشأن تغير المناخ؛ ولا يمكن أن تخيب آمالنا. فمن فضلكم لا تدعوا توفالو تغرق.

وليبارك الله أسرة الأمم المتحدة. وليبارك الله توفالو.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فيشيا ميونغيني دلاميني، رئيس وفد سوازيلند.

**السيد دلاميني** (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي عظيم الشرف الكبير والامتياز أن أدلي بهذا البيان الهام بالنيابة عن وفد مملكة سوازيلند. وأود أن أعرب عن أحر تحيات وأفضل تمنيات جلالة الملك مسواتي الثالث، وجلالة الملكة الأم وحكومة مملكة سوازيلند لكامل أسرة الأمم المتحدة.

مملكة سوازيلند تهنئكم، سيدي، تهنئة حارة على انتخابكم التاريخي لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ونحن على ثقة بأن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم القانونية والدبلوماسية المؤكدة ستكفل النجاح في معالجة المسائل الصعبة والشفافة التي تواجه الجمعية في هذه الدورة. كما نود أن نشيد بالعمل الممتاز لسلفكم، السيد يان إلياسون، وزير خارجية السويد، وخاصة قيادته المحنكة والجهد الكبير الذي بذله في توجيه الجمعية العامة في دورتها السابقة.

وتشيد مملكة سوازيلند خصوصا بالسيد كوفي عنان على أدائه المتميز خلال عمله أميناً عاماً. لقد أبدى بجهوده الدؤوبة التي لا تعرف الكلل، الرؤية والخصال التي يسرت له النجاح في تولي قيادة منظمنا في القرن الحادي والعشرين، على الرغم من التحديات الجسام التي واجهتها. ونحن ننوه به كذلك على مبادراته في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية عبر الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسر مملكة سوازيلند أن ترحب ترحيباً حاراً بأحدث عضو انضم إلى منظمنا، ألا وهي جمهورية الجبل

المطلوب. بموجب القرار ٣١١/٥٩، أمر حاسم في ذلك الصدد.

إن تحديد الطريق المؤدي إلى الأمام في ما يتعلق بالالتزامات والإجراءات المقبلة في مجال تغير المناخ سيتطلب إرادة سياسية قوية من جانب جميع البلدان. والدورة الثانية عشرة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ والاجتماع الثاني للدول الأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر عقده في نيروبي، يجب أن يسفرا عن جداول زمنية واضحة وعملية للعمل المتسارع بشأن التخفيف والتكيف. ويتحتم أيضاً تحسين حصول جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً على موارد تغير المناخ من مرفق البيئة العالمية وعلى الأموال الأخرى المتصلة بالاتفاقية. كما أن على اجتماعات نيروبي أن تتخذ قرارات بشأن الحكم الرشيد والترتيبات الإدارية لصندوق تكيف بروتوكول كيوتو بغية تيسير تشغيله المبكر.

أخيراً، نؤمن إيماناً قوياً بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تستضيف، في أقرب وقت ممكن، مؤتمراً للقمة على مستوى رؤساء الحكومات يرمي إلى تقديم اقتراحات عملية مع تأييد سياسي قوي ورفيع المستوى بحيث يتم التصدي لتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢.

ومناشدتنا لاتخاذ إجراء عاجل بشأن تغير المناخ ليست من أجل المصلحة الذاتية. وقد تكون توفالو والدول الجزرية الصغيرة النامية أول من يعاني من آثار تغير المناخ، ولكن عواقب عدم اتخاذ قرار الآن سيسرع بها الجميع في جميع أرجاء العالم. وعلينا جميعاً أن نعمل معاً بشأن تغير المناخ بروح التضامن القوي.

ولدى شعب توفالو ثقة كاملة بالأمم المتحدة وبقدرتها على ضمان أن تحقق جميع الشعوب المقاصد الأساسية للتنمية والأمن وحقوق الإنسان. وإن الأمم المتحدة

تتضرر بالإرهاب. لذا، يتعين أن تضمن الدول الأعضاء كافة تنفيذ الاستراتيجية وتحديثها بغية التصدي للتحديات المتغيرة.

ونؤيد تأييدا تاما المعاهدة الأفريقية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وندعو تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التخلص منها جميعا. وكجزء من التزامنا بعالم يسوده السلام، نؤيد الجهود المبذولة في إطار مؤتمر نزع السلاح بخصوص حظر تطوير وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ونواصل أيضا مشاركتنا في حملة مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبيعها وتوزيعها. إذ تشجع تلك الأسلحة الإرهاب على الصعيد الدولي بالإضافة إلى الصعيد الفردي.

وترحب مملكة سوازيلند بتشكيل لجنة بناء السلام وتتطلع إلى بلوغ الأهداف المتوخاة من تشكيل تلك الهيئة. ونشعر بالفخر كذلك إذ نتقدم بالتهنئة إلى دولة شقيقة، ألا وهي جمهورية أنغولا، على انتخابها لتولي أول رئاسة لهذه الهيئة الهامة والفريدة.

وتمثل الأحداث المأساوية الأخيرة التي حصلت في لبنان وشمال إسرائيل سببا لقلق لجنة بناء السلام البالغ وتحديا لها. وتساند مملكة سوازيلند بشكل راسخ الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى كفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي أهدى الصراع بين إسرائيل وحزب الله. ونرى أنه لا بد من إحياء عملية السلام الشاملة على وجه السرعة.

وبينما تثلج صدرنا التطورات الرامية إلى إقرار السلام في القارة الأفريقية خصوصا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتردية في دارفور في غرب السودان، حيث قُتل الآلاف من الناس وتم تشريد ما يزيد على مليوني نسمة منذ نشوب الصراع عام ٢٠٠٣. ونحث الأطراف المعنية على إبداء الروح اللازمة لإيجاد حلول توفيقية والتعاون مع الجهود المبذولة لتيسير البحث عن تسويات سلمية ودائمة.

الأسود التي يشكل انضمامها تأكيدا آخر على احترام مبادئ العالمية والتمثيل الواردين في ميثاق الأمم المتحدة.

بيد أننا، إذ نرحب بالعضو الجديد، لا نزال نعي عدم تطبيق مبدأ العالمية بكل جوانبه. وأنا أشير إلى استبعاد تايوان وبانضمام الجبل الأسود، أضحت كل بلدان العالم تقريبا أعضاء في هذه المنظمة العالمية، باستثناء بلد واحد - ألا وهو تايوان. واستبعاد هذا البلد تحد قانوني وأخلاقي للمجتمع الدولي. ولقد حان الوقت لأن تكف الأمم المتحدة عن إنفاذ سياسة الاستبعاد ضد شعب تايوان الذي يبلغ تعدادها ٢٣,٦ مليون نسمة. وترى مملكة سوازيلند أن قبول عضوية تايوان في الأمم المتحدة لن يعيد حقوق شعب تلك الجزيرة لأصحابها فحسب، بل إنه سيسهم أيضا في ضمان صون السلم والاستقرار في مضيق تايوان. ونؤمن بأنه يتعين السماح لكل بلد في تلك المنطقة بالمشاركة في إقرار السلم والاستقرار والتنمية الإيجابية. ولذلك، نقترح إعادة النظر بعناية في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) الصادر في عام ١٩٧١ بهدف إعادة الحقوق القانونية والأدبية لشعب تايوان كيما يصبح جزءا من أسرة الأمم المتحدة.

وتضم مملكة سوازيلند صوتها إلى الأصوات الأخرى في العالم التي تدين الإرهاب والأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وندد بكل الأعمال الإرهابية التي شهدتها العام الماضي ونعرب عن تعاطفنا وصلواتنا لكل من تضرر من جراء تلك الأعمال، وخاصة أسر وأصدقاء أولئك الذين زهقت أرواحهم بسببها. ولقد شهد العالم مؤخرا تصعيدا لم يسبق له مثيل للأعمال الإرهابية.

ونرحب بالاتفاق الذي جرى مؤخرا على استراتيجية مكافحة الإرهاب وهو أظهر التزاما للمجتمع الدولي بدحر آفة الإرهاب. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الدول كافة، صغیرها وكبیرها وفي كل منطقة، ضعيفة ويمكن أن

للأخلاقيات تابع للأمم المتحدة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان.

ولن يكتمل التجديد ولا الإصلاح بدون إصلاح مجلس الأمن. وسعياً للتوصل إلى اتفاق شامل بشأن هذه القضية، تساند مملكة سوازيلند موقف حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية المتعلق بتشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله. ونأمل ونتوقع أن تعقب الانتهاء من هذه المسألة نتائج إيجابية.

ونحن، كدولة بصفقتنا عضواً في هذه الهيئة، نعترف بالدور الحيوي الذي تؤديه المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التابعة للأمم المتحدة في تحديد الأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة التي ينبغي أن تؤدي إلى التنفيذ الناجح للأهداف الإنمائية للألفية. لكننا ندرك أنه لا يمكن إنجاز أي شيء بدون تمويل كاف، وخاصة للبلدان النامية. وعلى الرغم من الوعود المقطوعة، فقد حان الوقت لترجمتها إلى أفعال.

ومن المؤسف انهيار وتعليق مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. بيد أنه فيما يتعلق بالنتيجة حتى الآن، تعتقد مملكة سوازيلند أنه لا بد من أخذ كامل احتياجات البلدان النامية بعين الاعتبار. وعدم القيام بذلك سيقوض الفرص التجارية المحدودة أصلاً لتلك البلدان ويحيد عن اتباع سياسات في مجالات رئيسية مثل العمالة، والتصنيع، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، والنمو الاقتصادي المستدام.

وبينما نرحب بالأفكار والمبادئ العامة ذات الصلة بتصميم الاقتصاد الجزئي، وبالسياسات القطاعية والتجارية الواردة في تقرير التنمية التجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦، لا نزال نعتقد بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

وتؤيد مملكة سوازيلند تأييداً قاطعاً كل الجهود المبذولة من أجل توطيد السلم في تلك المنطقة. وننضم إلى زملائنا من الدول الأعضاء في دعوة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم. ويحدونا خالص الأمل في أن تتلو الأقوال أفعالاً وتتوقع حدوث ذلك.

ونرحب بنتائج الجولة الأولى للانتخابات التاريخية التي جرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أول انتخابات من نوعها في غضون أربعين عاماً. وكانت تلك الانتخابات أول خطوة حاسمة صوب انتعاش ذلك البلد، وتؤيد كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في سبيل توطيد هذا الإنجاز، مع مراعاة أنه لن يؤثر تأثيراً إيجابياً على جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل وعلى القارة الأفريقية بأسرها.

ولقد احتتم مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثاً دورته الأولى من فوره بنجاح. وترحب مملكة سوازيلند بإنشاء هذه الهيئة التاريخية الجديدة. وكان إنشاء المجلس بالفعل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تقوية أدوات حقوق الإنسان في منظماتنا. ونعتقد أن المجلس سيسترشد في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار الدولي والتعاون. وفي هذا الصدد، ننضم إلى سائر أفريقيا في دعم هيئة تقل فيها نزعة التسييس ويتصدى على جناح السرعة لحالات اعتداءات على حقوق الإنسان في أي مكان في العالم.

وتؤمن مملكة سوازيلند بأن إصلاحات الأمم المتحدة المتواصلة ضرورية، وخاصة إذا ما أريد للمنظمة الاحتفاظ بمصداقيتها العالمية. وبالتالي يحدونا الأمل في أن يجري تناول مقترحات الإصلاح الرئيسية العديدة التي تم تأجيلها إلى هذه الدورة بطريقة مرضية. وفي غضون ذلك، نرحب بما تم إحرازه من تقدم حتى الآن، بما في ذلك إنشاء مكتب

وبعبارة أكثر ايجابية، تنفذ مملكة سوازيلند الآن توصيات مؤتمر قمنا الذي انعقد في العام الماضي لخلق فرص العمل. ويدعم جلالة الملك مسواتي الثالث دائما شعبه ويساند تماما فكرة مشاركة الشعب في بناء الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، أن الملك يشجعه على استهلال أعماله التجارية الخاصة به بوصفها وسيلة لتقليل مستوى البطالة. بيد أننا لا نزال نواجه تحديات كبيرة، مثل تقلبات أسعار السوق لمنتجات معينة كالسكر والأنسجة. ونحن أيضا نشجع شعبنا على الدخول في شراكات ومشاريع مشتركة مع مستثمرين مباشرين أجنبى بغية تحقيق تنمية بلدنا.

وختاما، اسمحوا لي أن أشير إلى ضرورة استكمال الكثير من العمل الحيوى حقا أثناء انعقاد هذه الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ومملكة سوازيلند على اقتناع بان المبادرات التي اتخذت فعلا ستؤدي إلى تجديد منظمتنا، وتطلع إلى فترة مفعمة بالعمل الجديد النشاط والحيوى. ونحن مدينون للأمم المتحدة بكل ما حصلنا عليه وأنجزناه على مر السنين في تنمية بلدنا.

ولذا، كلفني صاحب الجلالة الملك، و صاحبة الجلالة الملكة الأم، ومملكة سوازيلند حكومة وشعبا، بالإعلان عن التزامنا المتجدد بميثاق الأمم المتحدة. ونسأل الله أن يُسدد خطى أولئك المنوطة بهم قيادة منظمتنا وأن يمنحهم الحكمة ويدلهم إلى السبيل الذي يقتضيه القيام بتلك المهام بالنيابة عن شعوب العالم كافة.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد نقاش كيريت بوتورا، رئيس وفد إثيوبيا.

**السيد كيريت بوتورا** (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم، سيدي الرئيسة، بخالص التهئة على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين،

وعن موضوع ذي طابع محلي أكثر من غيره، اسمحوا لي بالقول إن وباء الايدز لا يزال يشكل أكبر التحديات التي تواجه مملكة سوازيلند. وإذ نبدأ في إدراك فوائد العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية على كامل النطاق الوطني، يتمثل أحد جوانب القلق الحاسمة في الرعاية التي يحتاجها قرابة ٦٣ ٠٠٠ طفل من الذين تيتوما من جرأ الوباء.

ولذلك، ومن بين العديد من الهياكل الأخرى التي أقمناها لكبح هذه الآفة، إحياء مفهوم "بيت الجدة". ويجري بناء مراكز الجذات في جميع أنحاء البلد وهي مبادرات جديدة تقوم على أساليب تقليدية يتسنى فيها للمجتمعات المحلية تقديم الرعاية للأيتام في إطار هياكل تقليدية. وأثناء انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بيّن جلالة الملك مسواتي الثالث بوضوح نطاق الوباء والخسائر التي يلحقها ببلدنا. فهو حقا أكبر تحد يواجهنا.

وتؤيد مملكة سوازيلند تماما الإعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى، ونحن على اقتناع بأن هذا الالتزام المتجدد سيعزز التصدي الشامل للوباء. ولذا، فإننا نعي الضرورة الملحة لتضافر جهودنا بغية ضمان هبوط معدلات الإصابة بالمرض والتوصل إلى زيادة إمكانيات حصول أولئك الذين يعيشون وهم مصابين بالفيروس بالفعل على العلاج والرعاية. ونؤيد تماما جهود البرنامج المشترك التابع للأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز، وخاصة من حيث تقليل خطر الفيروس على الشباب. ونعتقد أن ذلك التزام أخلاقي وهو ضروري لوقف تصاعد معدلات الإصابة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة بغية تخفيف الحالة.

والهياكل الأساسية التي تخدم البلد برمته. فافتتحتنا جامعات ومعاهد فنية جديدة للتعليم العالي، وقدمنا خدمات موسعة للرعاية الصحية الأولية، وبنينا طرقا ومطارات ومصانع لإنتاج الطاقة ومرافق للاتصالات والخدمات اللاسلكية، من بين جملة أمور. وحيث أن الفرص المغرية أصبحت مرئية أكثر، ازداد الاستثمار المحلي والأجنبي في بلدنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أبين بعض الانجازات التي سجلت حتى الآن. ففي الأعوام المالية الثلاثة الماضية، شهد الاقتصاد الإثيوبي نموا بمعدل ٩,٥ في المائة سنويا. وخلال نفس الفترة، زادت صادراتنا التجارية بنسبة ٨,٥ في المائة سنويا. وارتفع معدل التسجيل في المدارس الابتدائية إلى ٨٩ في المائة من مجرد ٣٠ في المائة في أوائل التسعينات. وبغية تقوية قدرتنا على تحقيق التنمية، نحن بصدد بناء ١٣ جامعة عامة. وفي فترة تتراوح بين عامين إلى ثلاثة أعوام، عندما يبدأ العمل في تلك الجامعات بصورة كاملة، سيزداد مجموع استيعاب الجامعات العامة السنوي من الرقم الحالي البالغ ٣٠.٠٠٠ إلى ١٥٠.٠٠٠ طالب. وتحققت نتائج مماثلة كذلك في القطاع الصحي، حيث تبدي الحكومة تصميمها مماثلا على تمكين الريفيين في إثيوبيا من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية على نحو كاف بحلول عام ٢٠١٠.

وبالاستفادة من النتائج المشجعة للخطة الخمسية الأولى والخبرة المكتسبة في تنفيذها، تم إعداد الخطة الخمسية الثانية، ألا وهي برنامج التنمية المعجلة والمعززة لإنهاء الفقر، على نطاق أوسع بكثير وأكثر تعزيزا. ويرمي الهدف الرئيسي من هذه الخطة الأخيرة إلى الحد من الفقر بكفالة الأمن الغذائي وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ تنفذ إثيوبيا جدول أعمالها الإنمائي، تعتقد اعتقادا قويا أن إحلال السلم والاستقرار في البلد وفي

وأن أعرب لكم عن اقتناعنا التام بقدرتكم على قيادة الدورة بنجاح.

واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن تقديرنا لسلفكم، السيد يان إلياسون، على قيادته للجمعية أثناء دورتها الستين.

ونخص بالتقدير أيضا الأمين العام، السيد كوفي عنان، على ما أبداه من إيثار في التزامه وتفانيه في سبيل بلوغ أهداف الأمم المتحدة، بصورة عامة، وعلى إسهاماته، عبر مختلف المبادرات، في الجهود الرامية إلى إصلاح منظمتنا وعلى تمسكه بتطبيقها عمليا، بصورة خاصة.

نحن نرى أن أحد الانجازات الرئيسية التي حققها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة يتمثل في الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الحتمي أن نلتزم جميعا ببناء شراكات أقوى في سبيل بلوغ تلك الأهداف والغايات النبيلة. وفي هذا الصدد، ندرك أن كل بلد مسؤول عن تميزته. وبالمثل، يجب الاعتراف أيضا بوجود حاجة فعلية لدى تلك البلدان التي تمر بمرحلة مبكرة من تنميتها الاقتصادية، إلى الحصول على دعم أقوى من المجتمع الدولي إذا ما أريد لها بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل، لا يوجد ما هو أهم من شراكة متسقة يمكن توقعها تستند إلى التزامات متبادلة تحدد سلفا. ولا بد كذلك من تعجيل فتح باب التجارة الدولية الذي طال انتظارنا له، عبر التخلص خصوصا من الإعانات الزراعية.

ومن جهتنا، ما برحنا نكثف جهودنا التي تستهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لإثيوبيا. واليوم، وفي غضون عقد ونصف العقد منذ الإطاحة بالديكتاتورية في بلدنا، أضحي تقدمنا الاقتصادي والاجتماعي المحرز كبيرا. ولقد نجحنا في توجيه مواردنا المحدودة صوب برامج بناء الثقة

ولا يبين قرار اللجنة فهم إريتريا السطحي للقانون الدولي فحسب، بل يؤكد بصورة قاطعة أن تصرفات إريتريا غير القانونية تشكل عدوانا.

وقبل أن تشن إريتريا عدوانها وأثناء نشوب الحرب وبعدها، ما برحت إثيوبيا تبدي رغبتها وإرادتها القويتين بتسوية الصراع مع إريتريا بطرق سلمية. وينبغي التذكير بأنه من أجل تهيئة ظروف سلام مستدام وفي سبيل استئناف التعاون الكامل بين البلدين، قدمت إثيوبيا خطة سلام ذات خمس نقاط، رحب بها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. بيد أن إريتريا رفضت الاقتراح بتاتا.

ولقد تعاوننا أيضا بطريقة تامة مع مبعوث الأمين العام. وعلاوة على ذلك، رحبت إثيوبيا بمبادرة السلام التي قدمها شهود اتفاق الجزائر الذي أيده مجلس الأمن وتقدمت بالاقتراحات التالية. يمكن حلحلة الجمود الراهن بمساعدة مُيسرٍ محايد في عملية ترسيم الحدود. وينبغي إعادة توفير الحرية للعمليات التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مع صون حرمة المنطقة الأمنية المؤقتة. وينبغي إزالة خطر استخدام القوة. ويتعين تطبيع العلاقات بين البلدين. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد للمجتمع الدولي على أننا سنواصل سعينا الدؤوب من أجل إقرار سلام دائم.

ولقد أعربت إثيوبيا في مناسبات شتى عن استعدادها لترسيم الحدود، عن طريق الحوار، وفقا لقرار لجنة الحدود، وحضرت بحسن نية الاجتماعات التي عقدتها اللجنة. وأكدت كذلك من جديد استعدادها لتطبيع علاقاتها مع إريتريا. ولم تفعل إثيوبيا ذلك لأنها بأمر الحاجة إلى علاقات أوثق مع إريتريا، ولكن لأن تطبيع العلاقات يكتسي أهمية حاسمة للسلام الدائم. بيد أن إريتريا لا تريد كل ذلك. لماذا؟ لأن هدف إريتريا الاستراتيجي ليس إقرار السلام ولا إقامة

منطقتها يُشكل ضرورة مطلقة. ولهذا السبب، لن تسمح إثيوبيا لتزاعها مع إريتريا بصرفها عن التركيز على التنمية، على الرغم من أن ذلك هو الهدف الرئيسي لإريتريا منذ نشوب الصراع قبل ثمانية أعوام. وما فتئت إريتريا تلوم إثيوبيا، على مدى الأعوام الأربعة الماضية، على عدوانها ضدنا وعلى الجمود الذي يعترى حاليا عملية السلام وترسيم الحدود. وفي الحقيقة، فإن العالم بأسره يُلام الآن على فشل إريتريا وعجزها عن التصرف كدولة طبيعية.

ولفائدة هذه الجمعية، سيكون من الملائم وضع الصراع في السياق والمنظور الملائمين من أجل تقييم الجمود الراهن في عملية السلام بطريقة أفضل. وينبغي أن نتذكر بأن إريتريا شنت هجوما بلا استفزاز على إثيوبيا في أيار/مايو ١٩٩٨ في استهانة صارخة بالقانون الدولي، مما أوجع لهيب الحرب وأوصلنا إلى الأزمة الراهنة. وفي هذا الصدد، أود أن أستعري انتباه الجمعية إلى لجنة المطالبات الإريترية - الإثيوبية المتعلقة بقضايا المسؤولية القانونية عن الحرب بين البلدين.

وخلصت اللجنة في قرارها إلى الاستنتاجات التالية، بين جملة أمور. أولا، إن إريتريا مسؤولة عن شن عدوان بلا استفزاز على إثيوبيا. وذكرت اللجنة أن إريتريا انتهكت الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ وفي الأيام التي تلتها مباشرة عندما عاودت اللجوء إلى استخدام القوة في هجومها واحتلالها للمناطق التي تديرها إثيوبيا بسلام. وثانيا، إن إريتريا مسؤولة عن تعويض إثيوبيا لقاء الأضرار التي نجمت عن ذلك الانتهاك للقانون الدولي. وثالثا، رفضت اللجنة حجة إريتريا بأن لجوءها إلى العنف كان له ما يبرره لأن جزءا من الأرض المتنازع عليها هو أراض تطالب بها إريتريا.

جهوده الرامية إلى تسوية النزاع بطريقة سلمية وعن طريق الحوار. ولن يتسنى لنا الشروع بتسوية النزاع وفقا للقانون الدولي إلا عندما تقرر إريتريا التعاون مع تلك التدابير القانونية.

وينبغي لإريتريا أن تتصرف كدولة مسؤولة وأن تسوي كل نزاعاتها بوسائل دبلوماسية ويجب أن تفهم إريتريا أن ذلك الخيار هو الخيار الوحيد لديها. وأن أسلوبها المتواصل والخطير بدفع الآخرين إلى حافة الهاوية الذي تمارسه ضد العديد من الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لم يعد مقبولا.

وتتشاطر إثيوبيا مع جارها الصومال حدودا على امتداد ما يزيد عن ٢٠٠٠ كيلومتر ويقطن فيها قرابة ٣,٥ مليون إثيوبي صومالي. ومن مصلحة إثيوبيا أن يسود السلام والاستقرار والانسجام الوطني في ذلك البلد. ولذلك السبب على وجه التحديد لم ندخر جهدا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية - في التعاون مع شركائنا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي - من أجل مساعدة الصوماليين على إقرار السلام والمصالحة الوطنية.

وتمثل حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية ثمرة لجهود الصوماليين أنفسهم، بدعم من بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي عموما. وتواجه الحكومة الآن تحديا كبيرا من أولئك الذين لا تمت طموحاتهم بصلة إلى الصومال ولكنها ترتبط بالفوضى وعدم الاستقرار والرعب. وسيضر المجتمع الدولي نفسه إما ضرر إن لم يتمكن من تقدير آثار ما يحدث حاليا في الصومال وعدم التصدي لها بطريقة ملائمة.

ويجر الصومال إلى حافة الهاوية أولئك الذين استخدموا الدين غطاءا لحرمان شعب الصومال من السلام وفرصة إحياء دولة آخذة في الانهيار منذ ١٥ عاما، مما يسمح

حدود آمنة مشتركة. فما تريده مشاكل حدودية لا نهاية لها مع إثيوبيا.

ويبين بوضوح آخر تقرير للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2006/749) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر، وتقرير لجنة الحدود المرفق به أن إلغاء اجتماعي لجنة الحدود في حزيران/يونيه وآب/أغسطس قد تم لأن إريتريا رفضت الحضور. وأصدرت إريتريا أيضا إنذارات نهائية كشرط لتعاونها مع لجنة الحدود. وأشدد هنا على أنه لا يوجد ما يدفع إريتريا إلى الشعور بالإحباط من جراء عدم تنفيذ ترسيم الحدود بسرعة. فإريتريا هي سبب عدم ترسيم الحدود حتى الآن بين البلدين.

ولا يقتصر موقف إريتريا غير القانوني والمناهض للسلام على إصدار إنذارات نهائية. فلقد انتهكت بشكل سافر اتفاق الجزائر بتهديدها باستخدام القوة، وانتهكت سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة بنشر قواتها المسلحة هناك. ولقد شددت قيودها الصارخة المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والعاملين فيها. ولقد أفاد الأمين العام مرارا وتكرارا بأن إريتريا لا تمنع البعثة من أداء مهام ولايتها فحسب، بل إنها قامت بسلسلة من عمليات إلقاء القبض على العاملين فيها وتوقيفهم. ويشكل ذلك انتهاكا صارخا لاتفاق الجزائر وقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة.

والطريق قدما لكسر الجمود الراهن في عملية السلام واضحة. ويتعين على إريتريا الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاتفاق الجزائر، وسحب قواتها المسلحة من المنطقة الأمنية المؤقتة واستعادة الأمن فيها والسماح لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بالقيام بعملياتها بحرية. ويجب أن تبدي امتثالها للمادة الأولى من اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بالتخلي عن استخدام القوة في تسوية النزاع بين البلدين. وينبغي لها التعاون مع المجتمع الدولي في

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد مارتن بيلنغا - إيبوتو، رئيس وفد الكامبيرون.

**السيد بيلنغا - إيبوتو** (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية): أود باسم وفدي الإعراب عن سروري البالغ لرؤيتكم، سيدتي، ممثلة مملكة البحرين، البلد الصديق، تتولون رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأود أن أتقدم إليكم بخالص أمنياتنا بالنجاح. وبوسعي أن أؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم.

وأود كذلك الإشادة بمملكة السويد، البلد الصديق الذي تولى وزير خارجيته السيد يان إلياسون، رئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين بطريقة متميزة للغاية. ولقد أحرز تقدم كبير أثناء تلك الدورة.

وأخيرا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالجبل الأسود في أسرة الأمم المتحدة.

تتعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت يواجهه العالم مرة أخرى تحديات كبيرة. وأقصد خصوصا تصعيد الإرهاب، الذي يهدد أمن الدول وأمننا المشترك. وأقصد كذلك استمرار التخلف الإنمائي والفقر المتوطن تقريبا في بلدان الجنوب. وأقصد أيضا الأوبئة بأنواعها كافة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأخيرا، أقصد الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ويحتاج عالمنا ومنظمتنا إلى المزيد من السخاء والتضامن، والمزيد من التصرفات الأخلاقية والمزيد من التسامح، ولكن أيضا إلى المزيد من الشجاعة والمزيد من الخيال للتصدي لتلك التحديات التي تقتضي فهجا عالميا في سياق متعدد الأطراف تمثل الأمم المتحدة محفله بلا منازع.

إن الآراء التي يجري التعبير عنها في العديد من المحافل تستنكر عدم قدرة الأمم المتحدة على التجاوب الكافي مع التطلعات الأساسية لسكان العالم، في حين أن البعض يعتقد

بازدهار أولئك الذين لا مصلحة لهم في السلام والاستقرار. وآخر تحرك انتهازى في هذا الصدد قامت به إريتريا، ولكن مآله الفشل. وتطالب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي بدعم سياسي ودبلوماسي كيما تتمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية من احتواء أولئك الذين لا يمثلون عناصر لنشر المحبة بل لعدم الانسجام، وليسوا عناصر لإقرار السلام بل لإشعال نار الحرب. وليس من باب المغالاة أن نطلب ذلك من المجتمع الدولي.

ولن يقدم الحوار حلا للأزمة في الصومال إلا عندما يصبح بإمكان الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تحمي نفسها من الأعداء في الداخل والخارج - وهي أزمة يأمل المتطرفون داخل اتحاد المحاكم الإسلامية أن تطبق على المنطقة برمتها. ولهذا السبب على وجه التحديد يكتسي رفع الحظر الجزئي المفروض على الأسلحة هذه الأهمية البالغة. وهناك من يروم زوال الخطر في الصومال. وهناك من يروم، من جهة أخرى، الاستفادة من الخطر. ومن الواضح أن المجموعة الأخيرة التي تنتمي إليها إريتريا، تستفيد من بساطة المجموعة الأولى.

وينبغي ألا يكون هناك شك في أن إثيوبيا ستكون دائما ركيزة للسلام والاستقرار في القرن الأفريقي. هذه هي رسالتها، سواء أكان ذلك يتعلق بالمشكلة في الصومال أم يتصل بصعوبة ضماننا اختيار إريتريا لمسار السلام. ولا يمثل اللجوء إلى القوة بتاتا أساسا للسلام المستدام. فهذه هي الفلسفة التي تركز عليها سياستنا إزاء إريتريا وإزاء الأزمة في الصومال. ولا يوجد ضمان أفضل للسلام والاستقرار من بناء الثقة المتبادلة بصرف النظر عن الاختلافات في التطلعات أو في القيم السياسية أو غيرها من القيم. ويفسر ذلك أيضا التزام إثيوبيا بالأمم المتحدة وبمبادئها ومقاصدها. ولذلك، أود ختاماً أن أؤكد تمسك إثيوبيا المتفاني بالأمم المتحدة وقيم الترابط التي تجسدها المنظمة.

هذه الفرصة لأشكر البلدان الصديقة، بما في ذلك جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة. فألى جانب الأمم المتحدة، وافقت هذه البلدان على تقديم دعمها المعنوي والسياسي لاتفاق غرين تري الذي حدد الأطر لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الخاص بشبه جزيرة باكاس. والأهم من ذلك أن هذه البلدان وافقت على مساعدتنا في تنفيذه.

وأود كذلك أن أؤكد مجددا الآن هنا أن الكاميرون ملتزمة رسميا بمواصلة تنفيذ التزاماتها النابعة من قرار محكمة العدل الدولية واتفاق غرين تري بحسن نية. وأود أن أؤكد بصورة خاصة أن المواطنين النيجيريين الذين يعيشون في باكاس ويودون البقاء هناك سيعاملون نفس معاملة النيجيريين البالغ عددهم ٤,٥ مليون نسمة الذين يعيشون في الكاميرون والذين بمقدورهم أن يعيشوا حياتهم بسلام وانسجام مع الكاميرونيين.

لقد علمتنا هذه التجربة أن السلام الحقيقي الدائم لا يمكن فرضه أبدا؛ ولا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الصبر والروح التوفيقية. وباختصار، إن السلام الحقيقي الدائم لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال الإرادة السياسية الحقيقية المشتركة.

أسمحوا لي أن أركز على بعض من المبادرات العديدة التي قامت بها الأمم المتحدة والتي تعكس التطورات الجيوسياسية الراهنة وكذلك التركيز على تطلعات الشعوب في العالم. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير بصورة خاصة إلى إعلان الأقلية الذي هو ميثاق حقيقي للتضامن الدولي الملزم لنا جميعا بوصفه التزاما عاجلا. وفضلا عن ذلك، إن اهتمام المنظمة المتواصل بأفريقيا ينعكس بصورة جلية في تقرير

أيضا أن المنظمة قد أصبحت عديمة الجدوى. وتود الكاميرون أن تؤكد من جديد اعتقادها أنه رغم جوانب النقص الحتمية في منظمة بهذا الحجم فإن الأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى، هي المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تحقق توافق الآراء في جهد لتخفيف التوتر وإيجاد الحلول. وبكل بساطة، لا يوجد بديل للأمم المتحدة في التصدي للمشاكل التي أشرت إليها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالعمل الذي قام به الأمين العام، كوفي عنان. وأود كذلك أن أنقل إليه امتنان بلدي وامتناني الشخصي وتقديري لجهوده. وسيرا على خطوات الذين سبقوه، أعاد تنشيط تعددية الأطراف لا سيما في هذه البيئة الدولية الصعبة. وتفتخر الكاميرون لإسهامها في انتخاب هذا الابن الأفريقي النبيل في أعقاب تبوئها رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية. واليوم إذ يبدو السلام بعيد المنال، إنه لشرف كبير لأفريقيا أن يشغل كوفي عنان، مكانته بين أعظم صناعات السلام في العالم. فلقد استحق في ذلك الصدد جائزة نوبل للسلام بكل جدارة. وفي هذه البيئة الدولية التي تتسم بالصعوبات في ضمان حكم القانون بدل استخدام العنف، استطاع الأمين العام وبكل شجاعة تعزيز صوت العقل. وفي هذه البيئة المشحونة بالمشاعر، نجح الأمين العام في نشر رسالة السلام والأخوة. وأسمحوا لي بأن أشير على سبيل المثال في ذلك الصدد، إلى التزامه التام بقضية تنفيذ الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢ لإيجاد حل نهائي للتزاع الحدودي بين بلدنا الكاميرون ونيجيريا - البلدين الشقيقين اللذين يربطهما التاريخ والجغرافيا.

إن اتفاق غرين تري الموقع في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الذي تم تنفيذه في أعقاب انسحاب القوات النيجيرية في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ يصب في رصيد الأمم المتحدة والتزام الأمين العام شخصيا. وأود أن أنتهز

ومن شأن التصير في ذلك أن يكون له عواقب كارثية على أفريقيا.

وفي النهاية، يجب أن تستمر منظمنا في حماية الهوية الثقافية لمختلف شعوب العالم وتشجيع الحوار بين الثقافات والأديان. فتبادل الخبرات والمعارف المكتسبة من خلال هذا الحوار الصادق والقائم على الاحترام سيكون أفضل ترياق لصدام الحضارات الذي يتنبأ به البعض كما أنه سيكون بديلاً مأموناً للإرهاب والعنف.

وبمرور الأعوام، أصبحت الأمم المتحدة من طرفا فاعلا أساسيا على الساحة الدولية. وأعتقد أنه ينبغي أن نرحب جميعا بذلك التطور لأن برلمان الأمم هذا هو، في المقام الأول، الحفل الوحيد الذي تُمثل فيه جميع الشعوب تقريباً وفيه يجري تدريجياً إعداد مخطط للديمقراطية الدولية. وينبغي أن نرحب بذلك أيضاً لأن نظر منظمنا منهجياً في الأزمات أو التوترات يعطي فرصة للتفاوض ويقلل من احتمالات استخدام القوة - وهذه نقطة مهمة - حقاً، إنها لم تكن قصص نجاح فحسب، لكنني أعتقد أن المحصلة الختامية إيجابية تماماً بصفة عامة. وهذا ينبغي أن يدفعنا إلى ألا نضن على الأمم المتحدة بثقتنا وأن نتيح لها الوسائل المناسبة مع طموحاتها ومسؤولياتها وتوقعاتنا منها.

وستواصل الكامبيرون، بدورها دعم كل مبادرات منظمنا الرامية إلى الحفاظ على السلام والتضامن بين الشعوب. لست بحاجة إلى أن أقول إن الإنسان يجب أن تكون له الأولوية ضمن شواغلنا. وستكون تلك، في جملة أمور، هي المهمة التي تواجه مجلس حقوق الإنسان الجديد، الذي تشرف بلادي بعضويته.

ولا يمكن لمنظمنا أن تقف غير عابئة بمأساة تدفقات الهجرة الضخمة التي نشهدها منذ فترة. فهذه الحالة تشكل بوضوح تحدياً ليس لدولنا فحسب، ولكن للمجتمع الدولي

الأمين العام عن التنمية المستدامة وأسباب الصراعات في أفريقيا الذي هو وثيقة ستكون مصدراً دائماً لتشجيع بلداننا.

وأود كذلك أن أذكر أن الأمين العام قد وضع الأسس لإصلاح المنظمة الذي أصبح ضرورة في ضوء التغييرات التي وقعت في ميزان القوى العالمي منذ إنشاء الأمم المتحدة. لذلك، أود الآن أن أقول بضع كلمات عما أصبح يعرف بإصلاح الأمم المتحدة.

إن المنظمة لا يسعها مواصلة شغل مكانتها في الشؤون الدولية إذا لم تصن شرعيتها. وبعبارة أخرى، عليها، أن تضمن أنه لا شيء يعلو طابعها التمثيلي. لذا، فإن الإصلاحات التي ننشدها لا بد وأن تأخذ بالحسبان تطور النظام الدولي خلال العقود الأخيرة. وبالمثل، لا يوجد شك في ضرورة تعديل الدور الذي تؤديه بعض أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإنني أفكر على نحو خاص بدور محكمة العدل الدولية. إنه لمن مصلحة الجميع أن يتم الإصلاح بطريقة مناسبة بينما نأخذ في الحسبان الحقائق السائدة اليوم. لكن الإصلاح الذي يتم تنفيذه ينبغي أن يشمل تمثيلاً دائماً لأفريقيا في مجلس الأمن. إنها ليست قضية عدالة فحسب، بل هي أيضاً قضية بديهية.

ولكي تستعيد المنظمة مصداقيتها يجب أن تواصل جهودها وبدون كلل في القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلام والتنمية في العالم النامي. وعلى المستوى السياسي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالشرق الأوسط ودارفور وقضية الانتشار النووي. وفيما يتعلق بالتنمية، يجب تحقيق أهداف الألفية الإنمائية ضمن إطار زمني معقول.

ولكي نتفادى الشكوك حول الجوانب الإيجابية للتجارة العالمية، تقع على الأمم المتحدة مسؤولية الحفاظ على التوازن بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في المفاوضات التجارية الرئيسية المتمثلة الآن في جولة الدوحة المعلقة الآن.

أن أقدم خلاصة لجميع ما أثير فيها من نقاط، ولكن دعوني أشير إلى بعض المسائل التي تمحورت حولها مداخلات الكثيرين منكم.

لقد أكدتم جميعاً من جديد على الدور الأساسي للجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي للبحث والتداول وتقرير السياسات وتمثيل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والموضوع الذي تم اختياره للمناقشة العامة في هذه الدورة هو "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية". ويُسعدني أن عدداً كبيراً من رؤساء دولكم وحكوماتكم سلط الضوء على هذه المسألة في المداخلات التي قدّمت. وكانت الرغبة واضحة، من خلال المناقشة، في أن نضاعف جهودنا من أجل بلوغ أهداف التنمية الدولية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن نعالج أزمة المفاوضات في التجارة الدولية. وقد أكد الكثيرون على ضرورة تسريع الخطى نحو القضاء على الفقر الشديد، وبخاصة في ضوء تردي الأوضاع في أفريقيا. كما ركز بعضكم على الحاجة إلى البحث عن سبل مبتكرة لتمويل برامج التنمية، بما فيها تلقي التبرعات من القطاع الخاص.

وقد أعربتم أيضاً عن التزام قوي بمواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الذي اعتمد في اجتماع القمة العالمي في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. ونوّهتم كذلك بالإنجازات التي تحققت في الدورة الستين، ومنها إنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وأعربتم عن نيتكم في تمكين هذه الأجهزة والمؤسسات الجديدة من العمل بصورة فعالة. وأعدتم التأكيد على دور الأمم المتحدة في محاربة آفة الإرهاب، ورحبتكم باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. كما أكدتم على ضرورة دفع التقدم في تنفيذ الاستراتيجية واختتام المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

بأسره أيضاً، ويجب أن نعمل جميعاً معاً لتعزيز التعاون في هذا المجال بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

وأعتقد أن المجتمع الدولي يمضي في طريقه على ما يبدو نحو المزيد من الاستقرار، رغم أن ظواهر الأمور تدل على عكس ذلك - ورغم أنه لا يزال هناك الكثير من بؤر التوتر والتهديد. ويرجع الفضل في ذلك، بدرجة كبيرة، إلى العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة وموظفوها الذين يضطلعون بمسؤولياتهم في ظروف صعبة غالباً، بل وحتى خطيرة.

تلك هي خلاصة رسالة السيد بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة.

(تكلمت بالعربية)

نختم الآن المناقشة العامة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأود أن أشكركم جميعاً على ما قدمتموه من مساهمات قيمة.

إن المناقشة العامة السنوية تهيئ لقادة العالم فرصة فريدة للالتقاء وتبادل الآراء بشأن القضايا والتحديات العالمية الأكثر إلحاحاً. وعلى الرغم من أننا قد لا نتفق بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمالنا، فإن لدينا اقتناع مشترك بأهمية الحوار والتعاون الدولي. كما أننا نتفق جميعاً على أنه لكي يكون هذا الحوار مثمراً، من الضروري، أن نسترشد في أعمالنا ومداولاتنا بقيم مثل الاحترام المتبادل والتسامح والتفاهم.

لقد كانت المناقشة التي أجريناها خلال الأسبوعين الماضيين غنية وجوهرية في مضمونها. ولن يكون في وسعي

وفي الأسبوع المقبل، سأوافيكم باقتراحي لبرنامج عملنا. وإني أتطلع إلى تواصل دائم معكم وإلى تعاون وثيق وبناء خلال العام القادم.

(تكلمت بالانكليزية)

استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة لهذه الجلسة.

طلب عدد من الوفود ممارسة الحق في الرد. وأذكر الأعضاء بأنه أثناء ممارسة حق الرد، تحدد مدة الكلمة الأولى بعشر دقائق وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق، على أن تدلي لها من مقاعدها.

**السيد أموروس نونيث (كوبا)** (تكلّم بالإسبانية): استمعنا إلى متكلم يوجه اتهامات إلى كوبا، ليس من منطلق اهتمام حقيقي بحقوق الإنسان، ولكن بسبب استدعائه كشاهد زور وتابع خانع وحقير. والجميع يعرفون أن كل ما يريد هو عرض خدماته على الدولة القوية التي تبحث عن ذريعة لتبرير سياسة العدوان وفرض الحصار على كوبا، تلك السياسة غير القانونية والجبانة القائمة على التدخل.

إن الجمهورية التشيكية تُبدي ثانية إذعاناً لا يُضاهى في تبني أولويات سيدها. وهي تُظهر كيف أصبحت حالياً تابعاً عالمياً، لا يكتفي بالقيام تدريجياً بدوره كشريك كامل في إساءة استعمال السلطة من جانب سيده على مرأى ومسمع من العالم بذريعة الحرب على الإرهاب، وإنما يؤيد أيضاً السياسة العدوانية تجاه بلدنا الصغير.

وبهذه المحاولة لوصم كوبا بالعار، تسعى الجمهورية التشيكية بلا طائل إلى تحجيم تمرد كوبا الذي لا هوادة فيه على النظام العالمي الإمبريالي غير العادل، ودفاعنا بصلافة عن استقلالنا وسيادتنا وتصميمنا على أن نسلك الطريق الذي نختاره، بدون قبول أي تدخل خارجي. وهي تسعى لتشويه العملية الثورية الراسخة الجذور التي أتاحت للشعب الكوبي أن يصبح صاحب مصلحة والسيد الحقيقي لمصيره، وضمنت

وفيما يتعلق بإصلاح مؤسسات الأمم المتحدة، أوضحتم أنكم ترغبون في إنجاز مزيد من التقدم بشأن إصلاح الأمانة العامة والجهاز الإداري، بما في ذلك إعادة النظر في الولايات، وإصلاح مجلس الأمن، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيط الجمعية العامة. وإلى جانب ذلك، أعربتم عن رغبة في أن يكون للأمم المتحدة دور هام يمكنها من أخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة وتسويتها. وقد أكدتم بصفة خاصة على أهمية التوصل إلى حل عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط. كما أعربتم عن الحاجة الماسة إلى معالجة الحالة في دارفور، ودعوتهم الأمم المتحدة إلى القيام بدور قيادي فيما يتصل بمنع عمليات التطهير العرقي، والقتل الجماعي والإبادة الجماعية. وأكدتم على ضرورة العمل بجدية في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وكانت مواضيع التدهور البيئي وتغير المناخ، ومرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية والمساواة بين المرأة والرجل وتوفير التعليم للجميع من بين التحديات الأساسية الأخرى التي أترتموها. كما أكدتم على ضرورة تشجيع الحوار بين الحضارات لتعزيز التفاهم المتبادل بين مختلف الثقافات.

السيدات والسادة، لقد قدمتم إسهامات ونصائح مفيدة لعملنا القادم. وخلال الأيام المقبلة، سأراجع بعناية المواضيع التي أثّرت خلال المناقشة العامة. وسأستمع إلى الآراء التي يمكن أن تطرحوها لاحقاً، لنسترشد بها في برنامج عملنا.

وسوف نعمل معاً بشفافية وفعالية للإفادة من وقتنا ومواردنا. وينبغي أن نعزز الثقة فيما بيننا بما يخدم مصالحنا المشتركة ويقود على تحقيق نتائج ملموسة تُغيّر حياة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم نحو الأفضل.

ذلك هنا. ولنترك زعماءهم يشعرون بالخزي لعدم تمكنهم من تحقيق ما تمكن بلد صغير يعاني تحت الحصار، مثل كوبا، من تحقيقه.

وأخيراً، نريد أن نوضح أمراً ما لتلك الحكومة التي لا يحق لها ممارسة السيادة على الكوبيين: إن من تصفهم بالمعارضة السلمية هم في واقع الأمر مرتزقة يتلقون ملايين الدولارات والتوجيه من حكومة الولايات المتحدة ولا يدافعون عن شعبهم ولا يمثلونه. ويؤيد هؤلاء المرتزقة، الذين يعملون في خدمة قوة أجنبية، السياسات العدوانية ضد شعبنا، وهي سياسات يرفضها العالم، ويريدون تحويل وطنهم إلى محمية للولايات المتحدة.

إننا نحن، شعب وحكومة كوبا، المنشقون والمعارضون الذين يتحدون الضغوط التي يسعى الآخرون لرفضها علينا، والذين لن تكون لدى الجمهورية التشيكية مطلقاً القدرة على مواجهتهم أو شرف ذلك.

**السيد محمود (السودان):** طلبنا حق الرد بعد أن رأينا أن من واجبتنا تصويب المعلومات المغلوطة التي تروج لها بعض الجهات المعادية عن السودان من هذا المنبر حول موضوع دارفور، وذلك منعا للتضليل والتشويش الذي يقوم به البعض لخدمة أهداف هي أبعد ما تكون عن سلام وأمان شعب دارفور.

لقد أوضح السيد رئيس جمهورية بلادي من على هذا المنبر قبل أيام قلائل الأبعاد المختلفة لتزاع دارفور، وهو كغيره من النزاعات المنتشرة في أنحاء عديدة من العالم يقوم على أبعاد اقتصادية وتنموية في منطقة توالى عليها موجات الجفاف والتصحر. وأهل دارفور، كغيرهم من أولئك الذين يعيشون في المناطق التي يتعايش فيها البدو الرحل مع الزراع المقيمين عبر التاريخ عرضة للصدمات حول موارد الماء والكلاء، وقد بلغ النزاع ذروته في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤،

تمتع الكوبيين الكامل، رجالا ونساء، بجميع حقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع، سواء على أساس الجنس أو اللون أو الطبقة الاجتماعية.

تريد الجمهورية التشيكية أن ينسى العالم كيف تمكنت كوبا من التخلص من الفساد والاحتيال وسرقة تراث الأمة وتجاهل محن الأغلبية العظمى التي تعاني الجوع والأمية والفقر، وكيف أزالته العبء الثقيل للنظم الدكتاتورية الوحشية التي سعت لأن تُسكت المطالب العادلة لشعبنا بأساليب دموية خلال معظم سنوات ما يقرب من ستة عقود من حكم الاستعمار الجديد الخاضع لسيطرة واشنطن.

تسعى الحكومة التشيكية للطعن في حقيقة أن أحداً لم يتمكن من إثبات أي حالة إعدام واحدة خارج نطاق القضاء أو اختفاء أي شخص في كوبا منذ عام ١٩٥٩، أو أنه لا توجد أم كويية واحدة تبحث عن رفات أطفالها المختفين أو أنه لا توجد جثة واحدة لم تتمكن من العثور على حفيدها الذي سُلم لأسرة أخرى بعد قتل والديه. ولم يشهد أي سجن كويي مطلقاً إساءة معاملة أي سجين أو إجباره على أن يجثو على ركبتيه، في حالة هلع، أمام كلب مُدرب على القتل. وهل تظل الحكومة، التي تكيل هذه الاتهامات، صامته ومتواطئة إزاء التعذيب والانتهاكات لحرمة القانون في بلد آخر؟

والحكومة التشيكية تؤيد سياسة العدوان على كوبا، وتخفي بالتالي الجوهر الحقيقي لتلك السياسة. والإمبرياليون وأتباعهم التشيك الخانعون يستشعرون الخطر في انتشار فكرة أن بالإمكان بناء مجتمع عادل قائم على التضامن، يمكن أن يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان ولا تعقد صفقات مريبة وأرباح ضخمة لكبار الرأسماليين على حساب إفقار الشعب. والجميع يعرفون مدى التمييز والإقصاء الذي يمارس في المجتمع التشيكي، لكننا لا نريد الإسهاب في الحديث عن

ذلك وجود واحدة من أكبر بعثات الأمم المتحدة الآن في السودان لدعم تنفيذ اتفاق السلام مع الجنوب. وموقف الحكومة الأخير من مسألة نشر قوات دولية في دارفور، هو الموقف الطبيعي الذي تفقه أي حكومة وطنية مستقلة وكاملة السيادة، خاصة في ظل التجاوزات الصارخة والاستهداف المعلن من قبل بعض الدول التي أشرت إليها أعلاه، وسعيها لتسخير مجلس الأمن لخدمة أغراضها وأجندتها.

إنهم لا يتورعون عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان. وهذا الصباح، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية أمام اجتماع للجمعية الأفريقية بواشنطن إن الأمر ليس الوضع الإنساني في دارفور وإنما إعادة هيكلة السودان ومسألة كيف يُحكم السودان. ونقول لها إن شعب السودان وحده هو الذي يحدد كيف يُحكم.

لقد صدرت عدة قرارات طالبت بفرض عقوبات على الذين لم يوقعوا على الاتفاق، أو الذين يعملون على تقويضه، وبرغم وجود قرار معتمد من مجلس الأمن ينص على معاقبة هؤلاء، لم يتمكن المجلس من فعل شيء ضدهم مجرد أن بعض القوى النافذة في مجلس الأمن تغازل معوقسي السلام، وتستعدي الحكومة، الطرف الأكثر حرصا على الاتفاق وتطبيقه، ثم يأتي هؤلاء هنا في هذا المنبر الجامع ليزرفوا دموع التماسيح على الاتفاق وعلى شعب دارفور.

ختاما، نذكر بما يلي. إن قناعتنا أصبحت كل يوم ترسخ بأن مسألة نشر قوات دولية في دارفور أصبح هدفا في حد ذاته ووسيلة لتصفية حسابات سياسية، الأمر الذي عبأ مختلف قطاعات الشعب السوداني ضد هذا النهج الاستعماري القائم على تجاهل مبادئ الشرعية والقيم والأعراف والحقوق المنصوص عليها في الميثاق لدولة عضو.

ثم ما لبثت مسيرة التحسن على شتى المحاور تتقدم بفضل استراتيجية الحكومة التي اعتمدت الحل السياسي عبر التفاوض كمنخرج أوحد للأزمة. وكما تابعتم جميعا، فيفضل جهود أفريقية خالصة جاء توقيع اتفاق دارفور للسلام في الخامس من أيار/مايو الماضي في مدينة أبوجا، نيجيريا. والواقع أن هناك الآن سلام على الأرض، وتحسن في كافة الجهات وخاصة الإنسانية، على عكس ما تروج له بعض الجهات التي يصفو عيشها عند الأزمات والكوارث. وها هو الآن رئيس الفصيل الرئيسي للحركات المسلحة منى مناوي يشغل الآن منصب مساعد رئيس الجمهورية. والتطبيق يسير إلى الأمام، ولكن، لعل أبرز مزايا هذا الاتفاق أنه فضح الذين يتاجرون بهذه الأزمة أمام العالم.

وفي الوقت الذي تتحسن الأوضاع على الأرض يوما بعد يوم على كافة المحاور خاصة الأمنية والإنسانية، حاول البعض تصوير الأوضاع تصويرا دراماتيكيًا يقلب الحقائق وفق ما تخطط له الجهات المعادية التي سبق أن حاولت توصيف ما حدث في دارفور بأنه يمثل إبادة جماعية، ومضت لاحقا في استغلال الأجهزة الدولية كمجلس الأمن لاستصدار قراره سيئ السمعة والذكر ١٧٠٦ (٢٠٠٦) الذي كان الغرض منه ليس تحقيق السلام والاستقرار في دارفور بقدر ما هو تحقيق أغراض سياسية داخلية لهذه الدول، إلى جانب معاقبة بلادي، السودان، بسبب خطئه السياسي المستقل ودوره الفاعل وأيضًا طمعا في ثرواته. كما أن ذلك القرار المعيب جاء مناقضا لاتفاقية أبوجا نفسها التي نصت على دور الاتحاد الأفريقي في تطبيق الاتفاق بينما لم تنص الاتفاقية من قريب أو بعيد على أي دور للأمم المتحدة، علاوة على أن قرار مجلس الأمن يحاول الالتفاف حول الاتفاقية بخلق أجهزة موازية لها.

إن حكومة السودان ليست لديها حواجز في التعامل مع الأمم المتحدة التي هي عضو فاعل فيها، والدليل على

ذلك، يتعين علينا أن نؤكد للجانب الأرميني مجدداً أن بياناته شديدة العدائية تتعارض مع موقف المجتمع الدولي الذي عبرت عنه القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية.

أما فيما يتعلق بمزاعم الوزير الأرميني عن تدمير الآثار الأرمينية على أراضي أذربيجان، فاستحووا لي أن أوضح أن أذربيجان بادرت ووافقت فوراً على استقبال بعثة لتقصي الحقائق تابعة لمجلس أوروبا إلى كل من أرمينيا وأذربيجان، بما في ذلك الأراضي المحتلة. وستكون مهمة البعثة التحقق من الحالة فيما يتعلق بالآثار الثقافية والتاريخية والدينية والمعمارية والمقابر في البلدين. ومازلنا ننتظر الرد الرسمي من حكومة أرمينيا على هذه المبادرة.

والزعم السيئ الآخر بأن الطائفة الأرمينية في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان مارست حقها في تقرير المصير لا يعدو أن يكون محاولة من جانب أرمينيا لاستخدام هذا المبدأ السامي من مبادئ القانون الدولي كغطاء للتطهير العرقي الذي مُرس في الأراضي المحتلة من أذربيجان واستمرار احتلال تلك الأراضي.

وتنبؤاً بمحاولات التفسير الخاطئ لحق تقرير المصير، فإن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الصادر عام ١٩٦٠ بعنوان "إعلان حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" يقرر بوضوح في الفقرة ٦ من منطوقه:

"إن أي محاولة تهدف إلى تمزيق الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لأي بلد، جزئياً أو كلياً، لا تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

ومن على هذا المنبر، ناشد الدول الحجة للسلام مساندة الجهود الرامية لحمل الأطراف التي لم توقع الاتفاق على التوقيع. ثم إننا نطالب بدعم الدور الذي قام ويقوم به الاتحاد الأفريقي، والعمل على تقديم الدعم السوقي والفني والمالي للاتحاد الأفريقي للاضطلاع بدوره السياسي والأمني والعسكري وفقاً لاتفاقية أبوجا.

وكلمة أخيرة، فإنه لا بد من التقييد بمبادئ الميثاق وتوخي الحكمة وقيم الاحترام في التعامل مع الحكومة بالكيفية التي تليق بدورها وإسهاماتها، كونها وضعت حداً لواحد من أطول النزاعات في أفريقيا (وأعني حرب الجنوب)، ونسعى الآن لتطبيق اتفاقية سلام دارفور الذي تحقق بعد جهد ومصابرة. ونرجو أن نشير إلى أن لغة التهديد والوعيد ودق طبول الحرب والتصوير الدراماتيكي لأوضاع دارفور لن تثني بلادنا قيادة وشعباً عن مواصلة الجهود المخلصة لحل مشكلة دارفور عن طريق تنفيذ اتفاقية أبوجا، نصاً وروحاً، لما فيه خير بلادنا وقارتنا الأفريقية جمعاء.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيد مامادوف** (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أمارس حق الرد، رداً على البيان الذي أدلى به وزير خارجية أرمينيا أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

تؤكد أذربيجان من جديد أن أرمينيا أساءت استعمال هذا المنبر مرة أخرى بطريقة عدائية وضارة بعملية تسوية الصراع الأرميني - الأذربيجاني. وبيان الوزير يظهر بصورة مأساوية موقف أرمينيا الحالي تجاه جيرانها المباشرين، وهو واقع نواجهه في حياتنا اليومية في المنطقة وفي عملية التفاوض على السواء.

إننا بشدة إلى أن ننأى بأنفسنا عن النزول إلى مستوى هذه اللغة الطنانة المليئة بالاتهامات لأذربيجان. ومع

وأذربيجان على استعداد لتوفير مستوى رفيع من الحكم الذاتي لجميع السكان الأذربيجانيين والأرمن من منطقة ناغورنو - كاراباخ في أذربيجان عن طريق عملية سلمية وديمقراطية وقانونية، بمشاركة مباشرة وبموافقة كلا الطائفتين في المنطقة.

ومن الواضح أن المزاعم التي ادّعاها وزير خارجية أرمينيا تبرز ضرورة زيادة الوعي، في الأمم المتحدة، إزاء الحالة في أراضي أذربيجان المحتلة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تعرف الأمم المتحدة الحقيقة عن: من هو المعتدي ومن هو ضحية العدوان. وسوف تستخدم أذربيجان كل الوسائل والآليات المتاحة في سبيل ذلك.

ونحن نعول، في تلك العملية، على دعم الجمعية وتفهمها، إذ لا يمكننا إلغاء الحاجة إلى الكراهية والازدراء وتمهيد طريق السلام الدائم والازدهار في منطقتنا إلا بفضح استراتيجية تمجيد الاحتلال المفلسة أخلاقياً، بوصف ذلك قضية وطنية، وإدانتها ووضع حد لها.

#### السيدة دولاكوف (الجمهورية التشيكية) (تكلمت

بالانكليزية): اسمحو لي بأن أعلّق بإيجاز على ما قاله ممثل كوبا منذ برهة وجيزة.

إن البيان الذي ألقاه هذا الصباح وزير خارجية الجمهورية التشيكية لم تكن إلا لذكر بعض الوقائع الجلية. ولا يمكننا سوى أن نبدي أسفنا لرد الفعل المفرط عليها. ونرجو بصدق أن يصبح نظام حماية حقوق الإنسان أقوى وأن يحظى بتعاون دولي تام. وفي نفس الوقت، لا نزال على استعداد لأن نناقش - في المحافل المناسبة وبطريقة منفتحة وبناءة - أية قضية لها شأنها، تتصل بانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في بلدنا.

#### السيد أموروس نونيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

تمشيا مع منطلق وفد الجمهورية التشيكية، نود استخدام حقنا

إن إعلان عام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)، المرفق) وإعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، يعلنان بصورة لا لبس فيها أن الاعتراف بحق تقرير المصير ينبغي ألا يُؤول على أنه يميز أو يشجع على أي عمل يمزق أو يُضعف السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة بصورة كلية أو جزئية.

وقد انطوت هذه الوثائق التاريخية الثلاث على مبادئ توجيهية واضحة فيما يتعلق بالتطبيق العالمي للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق. ومن الأهمية أن نشدد على أن حق الشعوب في تقرير المصير حق جماعي لسكان بأكملهم يسكنون أرضاً معينة، وأن ذلك الحق ينبغي ممارسته بصورة سلمية وبطريقة تتماشى مع الميثاق وتسهم بذلك في تعزيز الوحدة السياسية للدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وهذه هي القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في هذا المجلس، وأرمينيا كدولة عضو، مسؤولة عن الالتزام بها.

إنه من قبيل الخداع ومخالفة الواقع الزعم بأن السكان الأرمن في منطقة ناغورنو كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان مارسوا حقهم في تقرير المصير على الأرض التي جرى تطهيرها عرقياً من السكان الأذربيجانيين الأصليين. ويظهر الإصرار على هذه المزاعم غير المسؤولة من جانب الوزير الأرميني مستوى أخلاقيات القيادة الأرمينية الحالية التي تحاول تثبيت نتائج التطهير العرقي لأراضي أذربيجان واحتلالها وإضفاء الشرعية عليها. والوزير الأرميني ينتهك حقوق السكان الأذربيجانيين الأصليين لمنطقة ناغورنو كاراباخ الأذربيجانية في العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة الحياة الطبيعية والتعايش السلمي بين الطوائف في المنطقة.

وللبطالة والامية والعنف العنصري. لماذا لم يتحدثوا عن حالات كثيرة يتعرض فيها أبناء تلك الأقلية للضرب بيد أبناء الأكرية العنصرية، دون أن ينال الضارب أي عقاب؟

ولو كان هناك فعلا رغبة في التعاون في مجال حقوق الإنسان، لكان من المهم، على ما أرى، أن يذكر ممثلو الجمهورية التشيكية تلك القضايا لنا. لماذا لا يقولون لنا شيئا عن الفساد المستشري في بلدهم، الذي اضطر رئيس الوزراء إلى الاستقالة بسببه مؤخرا؟ وعلى نقيض ذلك، قُضي في كوبا على الفساد قضاء مبرما في حياة مؤسسات كوبا. لماذا لم يخبرونا شيئا عن وحشية الشرطة في ذلك البلد، أو عن تصاعد العنصرية بصورة متزايدة وتنامي التمييز وكره الأجانب وتكاثر الجماعات الفاشية الجديدة؟ لو كان ثمة رغبة كبرى كما يقولون في التعاون والحوار في هذه المواضيع، لماذا لم يؤت على ذكر هذه القضايا؟ ما مستواهم الأخلاقي، أولئك الذين يطلبون منا المساءلة، فيما تكثرت لديهم السلبات التي ينبغي لهم التغلب عليها، والذين يسكنون، في تمسهم للخدمة كشركاء في الجريمة، عن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي يرتكبها أسيادهم؟ والواقع أنهم لا يسكنون عنها فحسب، بل هم يبررون أيضا هذه الأعمال ويؤيدونها.

ونحن في كوبا تعلمنا من زمن بعيد أن نجعل الكرامة في صدارة الأولويات. ولن تسكت كوبا أبدا. سندعم دوما كل الذين لا يستسلمون والذين يناصرون أهمية الأفكار والمبادئ - بخلاف الدُمي والموالي والخدم والحشم في حكومة الجمهورية التشيكية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إنهاء النظر في البند ٨ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

في الرد لنقول إن الذين أتوا هنا بعقلية محاكم تفتيش القرون الوسطى لمحاكمتنا، قد أحجموا عن ذكر ما ارتكبه من خطايا وهم يتظاهرون بأنهم محصنون عن ارتكاب المعاصي. إنهم يخففون إلى الحد الأدنى من الانتهاكات الصارخة لكل نوع من أنواع حقوق الإنسان المرتكبة على أراضيهم، جاعلين أنفسهم بذلك شركاء في الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان، التي يرتكبها حليفهم وسيدهم في كثير من أنحاء العالم. هذا هو انطباع الوفد الكوبي فيما يتصل بما قاله هذا الصباح ممثل الجمهورية التشيكية، فضلا عما قالته للتو ممثلة ذلك البلد.

ونحن نفهم أن حكومة الجمهورية التشيكية لا يمكنها الكلام عن التعذيب المنظم الذي يجري في زرنانات قاعدة غوانتانامو البحرية المحتلة احتلالا غير مشروع، أو في سجون أفغانستان أو في العراق. ونعلم أنها لا يمكنها الإشارة إلى نقل المحتجزين على متن رحلات جوية سرية بغرض تعذيبهم في مناطق قريبة من بلدها؛ ويمكننا أن نفهم لماذا لا يذكر هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات المشهودة لحقوق الإنسان. لا يمكنهم فعل ذلك، بكل بساطة، خوفا من سيدهم العظيم وبسبب سياستهم الصريحة القائمة على الاشتراك في الجريمة مع ذلك المعلم.

ما هي الدروس التي يحاول ذلك القنّ، أو الخادم أن يلقننا - مع كل الاحترام الواجب لهاتين المهنتين؟ أن تصرف الجمهورية التشيكية في هذا الحالة، كما أشار لتوه ممثل ذلك البلد، هو قضية من القضايا الكلاسيكية للكيل بمكيالين وللنفاق. ومع أننا لا نريد التنقيب في الأمور التي تخفيها الحكومة التشيكية نفسها، فإن هناك ما يدعو إلى التساؤل: لماذا لم يخبرنا الوزير التشيكي، في البيان الذي أدلى به هذا الصباح، عن الحالة الرهيبة التي يعيشها مئات الألوف من الغجر البوهيميين، الذين يتعرضون للتمييز الصارخ في بلدهم، والذين يعانون من مستويات عالية بصورة غير متكافئة للفقر